تعقبات الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل

أ. مها محمد سالم باوزير*

سلم البحث في ١٤٤٤/٢/٤هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٤/٣/٧هـ

ملخص البحث:

استهدف البحث عرض تعقبات الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل، وتم استخدام المنهج الاستقرائي والتحليلي. وتكونت خطة البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. اشتملت المقدمة على: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وحدوده. وخُصّص المبحث الأول في بيان معنى التعقبات والتعريف بأبي الحسن الأشعري والإمام ابن قيم الجوزية في ثلاثة مطالب. أما المبحث الثاني فيشتمل على تعقبات الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى في سبعة مطالب على النحو الآتي: المطلب الأول: أقوال الناس في مسألة إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، والمطلب الثاني: تعقب الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري قوله بنفي الحكمة والتعليل، والمطلب الثالث: تعقبه في بيان ارتباط نفي الحكمة والتعليل بنفي الأسباب، والمطلب الرابع: تعقبه في معنى الحكمة، والمطلب الخامس: تعقبه ببيان تناقض الأشعري في نفي التعليل مع إثبات القياس، والمطلب السادس: تعقبه في حكاية الأشعري الإجماع على نفي تعليل أفعال الله، والمطلب السابع: ذكر بعض الأدلة على ثبوت الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى. وذكرتُ في الخاتمة: أهم النتائج التي توصل إليها البحث ومنها: الأشعري ممن نفى الحكمة والتعليل في أفعال الله، وأن ما يفعله بمحض المشيئة والإرادة. والشبهة التي نفى لأجلها الحكمة والتعليل هي اعتقاد أن ذلك يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير.

Abstract:

Ibn Al-Qayyim's Critical Traces on Abi Al-Hasan Al-Ash'ari on the Question of (Wisdom and Justification)

By Researcher: Maha Muhammad Salem Bawazir.

A Ph.D. Researcher in the Department of Aqeedah and Daawah at King Abdulaziz University (KAU), Jeddah.

This research aims to present critical traces of Imam Ibn Al-Qayyim on Abi Al-Hasan Al-Ash'ari on the question of Wisdom and Justification. The inductive-analytical method is used and the research plan consists of: An introduction, two topics and a conclusion. The Introduction includes the research problem, its objectives, significance, previous literature, research method and conclusion. **Topic One** is concerned with illustrating the meaning of critical traces, introducing Abi Hasan Al-Ash'ari and Imam Ibn

* باحثة دكتوراه في قسم العقيدة والدعوة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

Al-Qayyim, which comes in three themes. As for **Topic Two**, it includes Ibn Al-Qayyem's critical traces on Al-Ash'ari on the question of Wisdom and Justification of Allah's Actions; it comes in seven themes as follows: **Theme One**: People's statements on the question of establishing Wisdom and Justification in Allah's Actions. **Theme Two**: Ibn Al-Qayyim's critical traces on Abi Al-Hasan Al-Ash'ari's statement on negating Wisdom and Justification. **Theme Three**: Tracing him on stating the relation of negating Wisdom and Justification by negating the causes. **Theme Four**: Tracing him on the meaning of Wisdom. **Theme Five**: Tracing him on stating Al-Ash'ari's contradiction as regards negation of Justification while establishing Measurement. **Theme Six**: Tracing him on Al-'Ash'ari's saying of consensus as regards negating the justification of Allah's Actions. **Theme Seven**: stating some evidence on establishing Wisdom and Justification of Allah's Actions. In the Conclusion, I state key results reached to by the research, among which are: Al-Ash'ari is one of those who negate Wisdom and Justification with respect to Allah's Actions, and that what He does is out of His own Volition and Free Will. The suspicion for which he negates Wisdom and Justification is the belief that this entails need and completion of others.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة. وإن الله تعالى بعث رسوله محمدًا صلى الله عليه وسلم ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهديهم بإذنه إلى صراط مستقيم، فبلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين. ثم سار على دربه الصحابة والتابعون، فهم بنبيهم يقتدون، وعلى منهجه سائرون. ثم خلف من بعدهم خلف ظهرت في بعضهم البدع، واستحكمت في بعضهم الأهواء، فنشأت الفرق والأحزاب. ولكن لا تزال في هذه الأمة طائفة منصورة، وفرقة ناجية، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى. وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة الذين يعتقدون ما

عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه. فمنهجهم في العقيدة هو الذي يجب الأخذ به والسير عليه، وأن ما خالفه من العقائد مذموم مردود.

والأشاعرة المنتسبة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ)؛ هي إحدى فرق الإسلام التي ادّعت كثيرًا انتسابها لمذهب السلف، وأنها تمثل أهل السنة والجماعة، مع ما وقع في مذهبهم من المخالفات لأصول أهل السنة والجماعة، كمخالفتهم في مسألة إثبات وجود الله، وتأويل الصفات، والنبوات، والقدر.

وقد تصدى أئمة السلف لمخالفات أهل الأهواء في العقيدة، وتعقبوا مقالاتهم، وبينوا مذهب الحق، وردوا على شبهاتهم بالدليل النقلي والعقلي، ومن أبرز هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، وتلميذه الإمام ابن قيم الجوزية، اللذان كان لمؤلَّفاتهما ومؤلَّفات مَن سبقهم من عُلَماء السلف أكبر الأثر في مُناهَضة تلك الأفكار الدخيلة وإبطالها، والدعوة الصادقة إلى الأخْذ من كتاب الله الكريم، وسنَّة رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم وما ثبت عن الصحابة والتابعين من آثارٍ صحيحة.

وأما الإمام ابن القيم فقد تفقه في المذهب الحنبلي، وبرع وأفتى، ولازم الشيخ ابن تيمية وأخذ عنه، وتفنن في علوم الإسلام، وكان عارفًا بالتفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى، والحديث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، وبالفقه وأصوله وبالعربية، وله فيها اليد الطولى، وتعلم الكلام والنحو وغير ذلك، وكان عالمًا بعلم السلوك، وكلام أهل التصوف، وإشاراتهم، ودقائقهم، له في كل فن من هذه الفنون اليد الطولى.

وحري بطلبة العلم العكوف على تصانيفه، والإفادة منها، والعمل على خدمتها. ولهذا وقع اختياري على هذا الموضوع، وهو ما تعقب به الإمام ابن القيم رحمه الله على أبي الحسن الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، رغبة في الفائدة الشخصية من جهة، وبيان جهود الإمام ابن القيم في هذا الباب من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

ما هي المسائل العقدية التي تعقب بها الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري، وما موقفه منها، وما منهجه في ذلك؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المسائل العقدية التي تعقب فيها الإمام ابن القيم

على أبي الحسن الأشعري، موافقا فيها مذهب السلف أو مخالفا، وبيان المنهج الذي اتبعه ابن القيم رحمه الله في ذلك.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع في الآتي:

١. أن الإمام ابن القيم رحمه الله نقل في كتبه عن أئمة الأشاعرة نقولات عديدة، أيدهم في بعضها، واعترض عليهم في بعضها، فكانت الحاجة إلى دراسة ما تعقب به، وبيان منهجه في ذلك.

٢. أهمية دراسة المذهب الأشعري ومقالاته، لاتساع انتشاره في العالم الإسلامي، وتلبسه بلباس مذهب الحق أهل السنة والجماعة.

٣. مثل هذه الدِّراسات تلفت النظَر إلى العناية بدراسة كتب الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة، ونشرها بين الناس وخاصَّة طلاب العلم الذين لا يَزالُ أكثرهم لا يعرفون شيئًا عن قيمة ونَفاسة هذا التراث. مع إبراز جهوده رحمه الله في حماية العقيدة السلفية والرد على المخالفين.

الدراسات السابقة:

بعد التتبع والبحث لم أقف على رسالة علمية عربية تناولت تعقبات الإمام ابن القيم رحمه الله على أبي الحسن الأشعري على وجه الخصوص، سوى أنه توجد رسائل علمية وبحوث فيها الإشارة إلى المذهب الأشعري والمتكلمين على وجه العموم، ودراسة آراء أبي الحسن الأشعري ومن هذه الدراسات ما يأتي:

١. (أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف)، إعداد: هادي أحمد طالبي، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير إلى كلية الشريعة بمكة جامعة الملك عبد العزيز (١٣٩٩هـ)، تضمنت تقرير مذهب الأشعري في الاستدلال على وجود الله ووحدانيته، ومذهبه في الصفات وأفعال العباد والإيمان، وتقويم مذهبه. وتختلف عن بحثي من جهة عدم اختصاصها بتعقبات الإمام ابن القيم على الأشعري.

٢. (موقف الإمام ابن القيم من آراء المتكلمين)، إعداد: محمد سعيد صباح، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤١٧-١٤١٨هـ)، وتضمنت ذكر أهم أصول المتكلمين المنهجية وموقف ابن القيم منها، وآراء المتكلمين في الإلهيات والنبوات واليوم الآخر والقدر ومسائل الإيمان وموقف الإمام ابن القيم منها. وتختلف هذه الدراسة عن بحثي بأنها جمعت في كل مسألة آراء المتكلمين المعتزلة والأشاعرة وغيرهم

على وجه العموم، ولا تختص بآراء أبي الحسن الأشعري.

وسوف أخص هذا البحث ببيان موقف ابن القيم من أبي الحسن الأشعري، بدراسة ما تعقب به الإمام ابن القيم على الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله، ناصًّا على ذلك مصرحًا باسمه، وهو الأمر الذي لم تتناوله الدراسات السابقة.

منهج البحث:

سوف أتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي متضمناً:

- المنهج الاستقرائي في استقراء مادة هذا البحث وهي المسائل المتعقب فيها الأشعري من كتب الإمام ابن القيم.
- والمنهج التحليلي في عرض المسائل ودراستها.

الخطوات الإجرائية في إعداد البحث:

١. جمع التعقبات في المسألة الواحدة من مواضعها المختلفة.

٢. ذكر نص ابن القيم في التعقب، ثم توثيق كلام الأشعري من كتبه، ثم مناقشة المسألة، وذكر رأي ابن القيم فيها، سواء كان بالموافقة أو المخالفة.

٣. إن وقفت على كلام لأهل العلم يتعلق بالمسألة مما تعقب به الأشعري فإني أنقله لا سيما إن كان من شيخ ابن القيم الإمام ابن تيمية.

٤. قد يضيق الكلام في بعض المسائل، فلا أجد لابن القيم إلا مجرد التعقب على الأشعري؛ كأن يكون ابن القيم ذكر التعقب على وجه الإجمال، فأسوق كلام بعض أهل العلم في المسألة.

٥. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وكتابتها وفق رسم المصحف العثماني.

٦. تخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث، والاجتهاد في نقل حكمها من كلام أهل العلم إن لم تكن في "الصحيحين" أو أحدهما.

٧. الترجمة للأعلام غير المشهورين المذكورين في البحث عند أول موضع، ولا أشير إلى مكانها من البحث عند التكرار اكتفاء بفهارس الأعلام.

٨. التعريف الموجز بالفرق والمذاهب الواردة في البحث عند أول موضع يرد ذكرها.

٩. التعريف بالمصطلحات والأماكن والبلدان غير المعروفة عند أول موضع ترد فيه.

١٠. توثيق النقول من مصادرها قدر الإمكان مكتفية بذكر اسم الكتاب والمؤلف والجزء والصفحة، وإثبات المعلومات التفصيلية عن بيانات النشر في قائمة المراجع.

حدود البحث:

سوف يتناول البحث دراسة تعقبات الإمام ابن القيم رحمه الله على الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل في أفعال الله دون غيرها. والتي ذكرها ناصًّا حكايتها عنه.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من:

المقدمة: واشتملت على: مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، والخطوات الإجرائية في إعداد البحث، وحدوده.

المبحث الأول: معنى التعقبات والتعريف بأبي الحسن الأشعري والإمام ابن قيم الجوزية.

المطلب الأول: معنى التعقبات

المطلب الثاني: التعريف بأبي الحسن الأشعري

المطلب الثالث: التعريف بالإمام ابن قيم الجوزية

المبحث الثاني: ما تعقب به ابن القيم على رأي أبي الحسن الأشعري في الحكمة والتعليل.

المطلب الأول: أقوال الناس في مسألة إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى

المطلب الثاني: تعقب الإمام ابن القيم على أبي الحسن الأشعري قوله بنفي الحكمة والتعليل. المطلب الثالث: تعقبه في بيان ارتباط نفي الحكمة والتعليل بنفي الأسباب.

المطلب الرابع: تعقبه في معنى الحكمة.

المطلب الخامس: تعقبه ببيان تناقض الأشعري في نفي التعليل مع إثبات القياس.

المطلب السادس: تعقبه في حكاية الأشعري الإجماع على نفي تعليل أفعال الله.

المطلب السابع: ذكر بعض الأدلة على ثبوت الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

معنى التعقبات، والتعريف بأبي الحسن الأشعري والإمام ابن القيم

المطلب الأول: معنى التعقبات

التعقبات في اللغة: التعقبات جمع تعقب، وهي كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي (عقب)، وتدور معاني مادة العين والقاف الباء في الجملة حول تأخر الشيء وإتيانه بعد غيره[1]. و(عُقْب) بضم العين وسكون القاف يدل على آخر كل شيء

وخاتمته، ومنه قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾[٢]. ومنه (العقبى) أي: الآخرة أو المرجع إلى الله، وآخر كل شيء أو خاتمته، وجزاء الأمر والبدل[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[٤] أي: لمن تكون الدائرة والعاقبة[٥]. قال الخليل بن أحمد الفراهيدي[٦]: "وعقب الأمر أي آخره... وتعقبت ما صنع فلان: أي تتبعت أثره"[٧]. وذكر ابن فارس[٨] أن العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما: يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره. والأصل الآخر: يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة ومنه العَقَبَة وهي الطريق في الجبل[٩].و(العَقِب) بفتح العين وكسر القاف من الإنسان: مؤخر القدم، وعَقِبُ الرجل: ولده وولد ولده، وعقب كل شيء آخره[١٠]. و(عَقَّب) بفتح العين وتشديد القاف؛ أي تتبع حقَّه ليستردّه[١١]، وتأتي بمعنى إتباع العمل عملا، كقولهم لمن يجيء مرة بعد أخرى[١٢]. ويُقَال: (عَقَّبِ) الحاكِم على حُكْمِ مَن قَبلَه؛ إذا حَكَمَ بعد حُكْمِه بغيره، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾؛ أيْ: لا أحَدَ يتَعَقَّب حُكْمَه بنقض ولا تغيير"[١٣] والتعقّب: تتبع الأثر، والتدبر والنظر ثانية، قال ابن منظور[١٤]: تعقّبَ الخبر: تتبَّعه، ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته. ويقال: لم أجد عن قولك مُتَعَقَّبًا أي رجوعا أنظر فيه، أي لم أرخص لنفسي التعقُّب فيه لأنظر آتيه أم أدَعُه، واستعقبت الرجل وتعقبته إذا طلبت عورته وعثرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية"[١٥]. وقال أبو حيان[١٦]: "والمعقِّب: الذي يكرُّ على الشيء فيبطله، وحقيقته: الذي يعقبه أي الرد والإبطال، ومنه قيل لصاحب الحق: معقِّب؛ لأنه يقفي غريمه بالاقتضاء والطلب"[١٧].

ويتضح مما سبق أن التعقب من مادة (عقب) تدل في اللغة على معان، منها:

- آخر الشيء.
- التدبر، وإعادة النظر في الأمر.
- طلب العورة والعثرة.
- النقض والرد، والكلام يأتي بعده كلام آخر لنقضه وردّه وإبطاله.

معنى التعقبات في الاصطلاح: إنَّ السياق العلميَّ لمصطلح "تعقبات" لا ينفك عن معناها اللغويِّ، فالتعقب اصطلاحًا: قيل: هو التتبع لكلام الغير، وتفحصه، والنظر فيه بتدبر؛ لنقضه ورده وإبطاله[١٨]. وقيل: نظر العالم ابتداء في كلام غيره من أهل العلم استدراكًا أو تخطئة، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين[١٩]. وقيل: تقييم عمل الغير، والنظر فيه، وتتبعه في أحكامه، والاستدراك عليه ببيان ما فاته أو وهم فيه، أو التبس عليه، أو أشكل عليه[٢٠].

ومن أجمع ما قيل في تعريفها: تتبُّع عالِم متأخِّرٍ لعالِم متقدِّمٍ بالتعليق على ما كَتَبَه تصويبًا، أو تخطئةً، أو تذييلًا، أو تهذيبًا، وإنْ كان الشائع في استعمالها، والغالب في استخدامها: أنها تُطلق على نقد ما كتبه الغير[٢١].

فالتعقب اصطلاحًا يأتي بمعنى النظر في كلام الغير وتفحصه إما لنقضه وردّه وإبطاله، أو الاستدراك عليه وإتمامه، أو الثناء عليه ومدحه.

وقد أثمرت التعقبات العلمية موروثا فكريًا وعلميًا زاخرًا، ومن أمثلة ذلك: المصنفات والمؤلفات في كتب (المستدركات)، و(التذييل)، وكتب (النقد والردود)، وغيرها.

المطلب الثاني: التعريف بأبي الحسن الأشعري

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر-إسحاق-بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم - فأبو الحسن الأشعري ينتهي نسبه الى هذا الصحابي الجليل، واسمه عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني[٢٢].

والأشعري: بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح العين المهملة وبعدها راء، هذه النسبة إلى أشعر، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، وأشعر اسمه نبت بن أدد بن زيد بن يشجب، وإنما قيل له أشعر لأن أمه ولدته والشعر على بدنه[٢٣].

وينسبه بعض من ترجم له إلى البصرة حيث ولد فيها وهو من أهلها. قال الذهبي: "الأشعري، اليماني، البصري"[٢٤].

ووالده إسماعيل بن أبي بشر إسحاق، لم يرد عنه سيرته سوى أنه كان سنيًّا جماعيًّا حديثيًّا[٢٥].

مولده:

أجمع المؤرخون حول مكان مولده وأنه ولد بالبصرة، ثم انتقل إلى بغداد وسكنها، ولكنهم اختلفوا فيما يتعلق بتاريخ ولادته؛ فقيل: سنة ٢٦٠هـ، وقيل: سنة ٢٦٦ هـ[٢٦]، وقيل: سنة ٢٧٠هـ[٢٧]، والأول هو الأرجح الذي عليه أكثر مترجميه، كما أنه يتناسب مع ما ذكر في حياته من تحوله عن الاعتزال وهو في الأربعين، وهو الذي رجحه الخطيب البغدادي وابن عساكر، فقد ذكر ابن عساكر أن تحوله عن الاعتزال كان سنة ٣٠٠هـ، وعليه فيكون مولده عام ٢٦٠هـ.

نشأته:

يعد أبو الحسن الأشعري من أسرة اشتهرت بالصلاح والتقوى، فهو من

سلالة الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وذكر من ترجم لأبي الحسن الأشعري أن والده إسماعيل كان سنيًّا جماعيًّا حديثيًّا[٢٨]، ويدل على ذلك أنه أوصى عند وفاته إلى زكريا بن يحيى الساجي[٢٩]، وهو إمام في الفقه والحديث. وذكر الذهبي أن الأشعري أخذ عن الساجي مقالة أهل الحديث فقال: "وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف"[٣٠].

مات أبوه وهو مازال في سنّ تلقي دروسه الأولى: من إتقان القراءة والكتابة، وحفظ القرآن[٣١]، ولم تحدد المصادر تاريخ وفاته. ولما مات أبوه تزوجت أمه برجل من كبار المعتزلة وهو أبو علي الجبائي[٣٢]، فتأثر به الأشعري واتجه منذ حداثة سنه[٣٣] إلى مذهب المعتزلة، وبرع في مسائل العقيدة على مذهب المعتزلة حتى إن شيخه الجبائي كان ينيبه عنه في المجالس والدروس، وكان الأشعري صاحب نظر وذا إقدام على الخصوم، وكان الجبائي صاحب تصنيف وقلم إلا أنه لم يكن قويًّا في المناظرة فكان إذا عرضت مناظرة قال للأشعري: نُبْ عني[٣٤]. وظل كذلك حتى هداه الله إلى الحق ورجع عن الاعتزال وفارق الجبائي.

أطوار مذهبه الفكري:

تنقل أبو الحسن الأشعري –رحمه الله– في حياته بين أطوار عقدية مختلفة؛ إذ نشأ معتزليًّا ثم انتقل إلى المذهب الكلابي، ثم هداه الله إلى الحق ورجع إلى مذهب أهل السنة والحديث.

الطور الأول: الاعتزال:

يكاد يجمع كل من ترجم للأشعري أنه عاش طوره الأول في ظل المعتزلة[٣٥]، وأن الأشعري بقي في هذا الطور ملازما للجبائي شيخ المعتزلة، فتمذهب بمذهب المعتزلة وأصولهم، وظل على تلك الحال أربعين سنة. وفي ذلك يقول ابن النديم (ت٣٨٥هـ) في كتابه (الفهرست) أقرب المصادر عهدًا بزمن الأشعري: "كان أولا معتزليًّا، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة في يوم الجمعة، رقى كرسيا ونادى بأعلى صوته: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أعرفه نفسي: أنا فلان ابن فلان، كنت أقول بخلق القرآن وأن الله لا يُرى بالأبصار، وأن أفعال الشر أنا أفعلها، وأنا تائب مقلع معتقد للرد على المعتزلة. فخرج بفضائحهم ومعايبهم"[٣٦].

الطور الثاني: متابعة طريقة ابن كلاب:

رجع الأشعري عن الاعتزال وأعلن ذلك، ومال إلى أهل السنة والحديث،

وتبرّأ من جميع أقواله السابقة، وأظهر مؤلفاته الجديدة التي تمثل مذهبه وأخرجها للناس. وسلك الأشعري في هذا الطور طريق عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، فقد كان هذا المذهب شائعًا في البصرة التي نشأ فيها الأشعري، وردَّ الأشعري في هذه الفترة على المعتزلة متأثرًا بمذهب ابن كلاب. ورجع إلى شيء من المقالات الموافقة للسنة، كإثبات الأسماء والصفات في الجملة، ولكنه قال بمذهب ابن كلاب في الصفات الفعلية، حيث أنكر قيامها بذات الله تعالى، مع إثبات بعض الصفات الخبرية. وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– إلى ذلك في قوله: "وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع من الاعتزال سلك طريق أبي محمد بن كلاب"(٣٧).

ويصور هذا الطور من أطوار أبي الحسن الأشعري كتابه (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)، وقد أثبت فيه الأشعري بعض الصفات التي تنكرها المعتزلة، ويذكر أيضًا بعض ما ذهب إليه ابن كلاب. ويتضح فيه تأثره بالأصول الكلامية المخالفة لمذهب أهل السنة. وهذا الطور الموافق لمذهب ابن كلاب هو الذي استقر عليه بعض الأشاعرة وخاصة المتأخرين منهم، فهم يرون بأن أبا الحسن الأشعري مرَّ في حياته العلمية بمرحلتين فقط هما: اتباعه لمذهب المعتزلة أولا، ثم انتقاله إلى مذهب أهل السنة على طريقة عبد الله بن كلاب، وإن كانت للأشعري آراء مستقلة توسط فيها بين المعتزلة والمثبتة نشأ عنها ما يسمى بالمذهب الأشعري، وهذا قول عامة الأشاعرة. أما كتاب (الإبانة) فإما أن يتغافلوا عنه، أو يقولوا بإثباته لكنهم يفسرون ما فيه من الإثبات بأن ذلك جاء على طريقة التفويض، وأن هذا لا يتعارض مع القول بتأويل الصفات(٣٨). والحق أن الأشعري بريء من هذا الطور لأن الله تعالى ختم له بالرجوع إلى مذهب السلف، كما أعلن هو بنفسه، وشهد له علماء السلف بذلك.

الطور الثالث: رجوعه لمذهب السلف:

وهذا الطور يمثل آخر ما كان عليه الأشعري –رحمه الله– فقد صرح في آخر مصنفاته بأنه يقول بما قال به الإمام أحمد بن حنبل وأصحاب الحديث. وصرح بانتسابه إلى مذهب السلف، ونصر مذهبهم، وقال بقولهم. فقال في كتابه (مقالات الإسلاميين) بعد حكايته مذهب أصحاب الحديث: "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله"(٣٩). وقال في كتابه (الإبانة عن أصول الديانة): "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها؛ التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه

وسلم، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل –نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته– قائلون، ولما خالف قوله مخالفون"(٤٠).

ويلاحظ من مؤلفات الأشعري هذا التنقل في أطواره العقدية، فكتاب (اللمع) المطبوع بين أيدينا يظهر فيه تأثر الأشعري بطريقة المتكلمين، وألفاظهم، وأصولهم. وأما كتاب (رسالة إلى أهل الثغر) نجده يقترب من أصول السلف الصالح مع وجود مخالفات واضحة فيه كطريقته في إثبات وجود الله والتسليم لدليل الحدوث، وتأويله بعض الصفات. وأما كتاب (الإبانة) نجد أن النسخة المحققة من د.فوقية وقد حققتها على نسخة وحيدة وإن كان الأشعري ينص فيها على متابعة السلف والقول بمذهب الإمام أحمد، إلا أن فيها بعض الزيادات المخلة والتحريفية لمذهب السلف الصالح، وقد أبانها وكشفها محقق الإبانة د. صالح العصيمي الذي حقق الإبانة على ست نسخ خطية، ويظهر فيها موافقة الأشعري لمذهب السلف، وسوف يشار إليها في مواطنها الفصول القادمة من هذا البحث(٤١). وقد صرح الأشعري في أول كتابه (الإبانة) باتباع مذهب السلف ومجانبة أهل الأهواء والبدع، وتمسكه بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأنه يقول بقول الإمام أحمد إمام السنة، فقال: "فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا عليه السلام، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل –نضّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته– قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم مفخم"(٤٢).

ويدل تصريحه هذا على أنه قد تجاوز مذهب الكلابية، وإن بقي في كلامه شوب من كلامهم في الجملة، مع تأثره ببعض أصولهم العقدية كالاستدلال بدليل الحدوث في إثبات وجود الله، الذي أوقعه في الخلل في إثبات بعض الصفات وأوقعه في التناقض. ولا يخفى أن بعض أئمة المسلمين وقعوا في التأويل والأخذ ببعض أقوال الفرق في مسائل عقدية ولكن مع سلامة أصولهم في اتباع السلف، والاقتداء

بنهج الصحابة، فلم يكن خطؤهم في تلك المسائل موجبًا لتصنيفهم مع الفرق المخالفة لمذهب السلف، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري: "فلما كان في كلامه شوب من هذا، وشوب من هذا، صار يقول من يقول: إن فيه نوعًا من التجهم، وأما من قال: إن قوله قول جهم، فقد قال بالباطل، ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم، فقد قال بالباطل، والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم"[٤٣].

شيوخه وتلاميذه:

لم يكن الأشعري مشهورًا بالرواية عن أهل الحديث، سوى بعض الروايات التي رواها في تفسيره عن بعض شيوخه، أما مذهبه الفقهي فقد تنازع الانتساب إليه كل من الشافعية والمالكية والحنفية، كما هو واضح في قائمة الكتب التي ترجمت له.

وقد تلقى العلم على جملة من علماء عصره، منهم:

١. أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، شيخه في الاعتزال قبل رجوعه، أخذ عنه علم الكلام.

٢. أبو خليفة الجمحي: الفضل بن الحباب، واسم الحباب: عمرو بن محمد بن شعيب، وكان محدثاً متقناً ثبتاً إخبارياً عالماً، وتوفي سنة ٣٠٥هـ[٤٤]. وممن ذكر تتلمذ الأشعري عليه ابن عساكر والسبكي[٤٥].

٣. أبو العباس بن سريج: أحمد بن عمر بن سريج القاضي البغدادي، المتوفى سنة ٣٠٦ه[٤٦]، قال الذهبي: "إمام أصحاب الشّافعيّ، شرح المذهَب ولخّصه، وصنف التّصانيف، وردّ على المخالفين للنصوص"[٤٧].

٤. زكريا بن يحيى الساجي، محدث البصرة وشيخها ومفتيها،المتوفي سنة ٣٠٧هـ.

تلاميذه:

تتلمذ على الأشعري كثيرون، ولا شك أن قصة رجوعه وما صاحبها كان سببا في انكباب كثير من التلاميذ عليه، والظاهر أن هذه التلمذة إنما كانت- في الغالب- في مجال العقيدة وما آمن به الشيخ الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال. ومن هؤلاء:

١. أبو عبد الله بن مجاهد البصري[٤٨]: ذكر الخطيب البغدادي أنه صاحب أبي الحسن الأشعري[٤٩]، وذكره ابن عساكر في الطبقة الأولى من تلامذته[٥٠]، وقال

الذهبي:"الأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد صاحب أبي الحسن الأشعري"[٥١].

٢. أبو الحسن الباهلي[٥٢]: عدّه ابن عساكر في الطبعة الأولى من تلامذة الأشعري[٥٣]، وذكر الذهبي في ترجمته أنه تلميذ أبي الحسن الأشعري[٥٤]، وعدّه السبكي من أخص تلامذة الأشعري[٥٥].

٣. بندار بن الحسين[٥٦]: ذكر تتلمذه على الأشعري ابن عساكر في التبيين، والسبكي في الطبقات[٥٧].

مؤلفاته:

ألّف الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله الكثير من المؤلفات، فُقِد أكثرها، وذكر ابن حزم أنها بلغت خمسة وخمسين مصنفا، وذكر ابن فورك مسميات تزيد على ضعف ما ذكر ابن حزم. وساق الأشعري في كتابه (العمد في الرؤية) [٥٨] أسماء كتبه حتى سنة ٣٢٠هـ، وعقَّب عليها ابن فورك بذكر مؤلفات الأشعري حتى تاريخ وفاته، ثم استدرك ابن عساكر على ابن فورك ثلاثة مؤلفات أخر.

ومن أهم هذه الكتب التي وصلت إلينا: كتاب الإبانة في أصول الديانة، ومقالات الإسلاميين، وكتاب اللمع في الرد على أهل الأهواء والبدع، ورسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب.

وفاته:

اختلف المؤرخون في تحديد سنة وفاة الأشعري، ومعظم من ترجم له ذكر أكثر من تاريخ، فقيل: سنة ٣٢٠هـ، وقيل سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة[٥٩]، وقيل: سنة ٣٢٤هـ[٦٠]، ورجح هذا القول الأخير السبكي[٦١] وجزم به ابن عساكر في التبيين[٦٢] معللا أن ابن فورك هو الذي ذكر هذا التاريخ وهو تلميذ الباهلي، والباهلي تلميذ الأشعري.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام ابن قيم الجوزية

هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز[٦٣] بن مكي[٦٤] أبو عبد الله شمس الدين الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية[٦٥].

مولده:

تكاد تتفق المصادر على تعيين مولده في سنة ٦٩١هـ. بل هناك من عيّن يوم ولادته وأنه ولد في اليوم السابع من شهر صفر من تلك السنة في مدينة دمشق[٦٦].

شيوخه وتلاميذه:

حرص الإمام ابن قيم الجوزية –رحمه الله– على تلقي العلم منذ الصغر، وكان ممن برعوا في شتى العلوم، وتشهد له مصنفاته المختلفة في السنة والفقه والحديث والطب، وتتلمذ على أيدي نخبة من علماء عصره كان لهم الأثر الكبير في تكوينه الفكري ونضجه العلمي(٦٧)، منهم:

١. أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم بن نعمة النابلسي الحنبلي، المعروف بالشهاب العابر؛ لأنه كان يعبر الرؤيا. وهو فقيه ومحدث، سمع ابن القيم منه في سن مبكرة في السادسة تقريبًا، وذكره في زاد المعاد فقال: "سمعت عليه عدة أجزاء، ولم يتفق لي قراءة هذا العلم عليه لصغر السن(٦٨) واخترام المنية له"(٦٩)، توفي سنة ٦٩٧هـ(٧٠).

٢. محمد بن أبي الفتح البعلبكي، شمس الدين أبو عبد الله الفقيه النحوي، المتوفى سنة ٧٠٩هـ، أخذ عنه ابن القيم العربية، فقرأ عليه الملخص لأبي البقاء والجرجانية، وألفية ابن مالك، وأكثر الكافية، وبعض التسهيل(٧١).

٣. والده أبو بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الحنبلي، تولى قوامة المدرسة الجوزية التي تخرج منها كثير من العلماء، وكان له في الفرائض يد فأخذها ابنه ابن القيم عنه، وتوفي سنة ٧٢٣هـ(٧٢).

٤. عبد الله بن عبد الحليم بن تيمية، أبو محمد، أخو شيخ الإسلام، أخذ عنه الفقه، وأشار إليه في كتابه (إعلام الموقعين) فقال: "هذا اختيار شيخنا أبي محمد بن تيمية أخي شيخ الإسلام"(٧٣)، توفي سنة ٧٢٧هـ(٧٤).

٥. شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني(٧٥)، نصَّ على تفقه ابن القَيِّم بابن تَيْمِيَّة أكثر من ترجم له، فقد لازم ابن القَيِّم شيخه –رحمهما الله– منذ عودته من الديار المصرية إلى دمشق سنة (٧١٢هـ)، إلى أن توفي الشيخ في سنة (٧٢٨هـ)(٧٦)، حتى صار من أصحب الناس له، وألصقهم به، فقد لازمه ست عشرة سنة، وكان عُمر ابن القيم –رحمه الله– عند لقائه به واحد وعشرين عامًا، ولا يكاد يذكر ابن تيمية إلا ويذكر معه ابن القيم رحمهما الله، وهو من أخصِّ تلاميذه والْمُقَرَّبين إليه، وكان لا يفارقه أبدًا، حتى إنه كان محبوساً معه في القلعة إلى أن مات الشيخ رحمه الله(٧٧).

وكان لابن تَيْمِيَّة أثرٌ كبيرٌ في حياة ابن القَيِّم رحمه الله: توجيهًا وتعليمًا، وتربيةً وإرشادًا؛ فقد أخذ عنه عِلمًا غزيرًا، واستفاد منه منهجًا قويمًا في حياته

ودعوته، حتى حَمَل الراية من بعده، وسار على الدَّرْبِ نفسه، داعياً للرجوع إلى الكتاب والسنة، والتمسك بهديهما، ولا يكاد يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية إلا ويذكر معه تلميذه ابن القيم رحمهما الله، قال الشوكاني رحمه الله: " وأظنها سرت إليه بركة ملازمته لشيخه ابن تَيْمِيَّة في السراء والضراء، والقيام معه في محنه، ومواساته بنفسه، وطول تردده إليه"(٧٨). وابن القَيِّم – رحمه الله – دائم الذكر لشيخه، كثير النقل عنه في كتبه، مع الإشادة به، وإظهار الحب والتقدير له.

وقد دون ابن القيم في ثنايا كتبه نصائح وتوجيهات تلقاها من شيخه ابن تيمية في أثناء طلبه، منها:

– قال في مفتاح دار السعادة: "وقال لي شيخ الإسلام رضي الله عنه وقد جعلت أورد عليها إيرادًا بعد إيراد: (لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السِّفِنْجَة، فيتشرَّبها، فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة، تمرُّ الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعُها بصلابته، وإلا فإذا أَشْرَبتَ قلبك كلّ شبهة تمرُّ عليك صار مقرًّا للشبهات) أو كما قال؛ فما أعلم أني انتفعتُ بوصيَّة في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك"(٧٩).

– وقال في مدارج السالكين: "قال لي شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– مرة: العوارض والمحن هي كالعوارض والبرد، فإذا علم العبد أنه لا بد منها لم يغضب لورودها، ولم يغتم لذلك ولم يحزن"(٨٠).

تلاميذه:

تتلمذ على يدي الإمام ابن قيم الجوزية، نخبة من طلبة العلم، فانتفعوا بعلمه، ونبغ منهم علماء أفاضل، ومن هؤلاء:

١. محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، شمس الدين، وتوفي سنة ٧٤٤هـ(٨١).

٢. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الشافعي،المتوفى سنة ٧٤٨هـ(٨٢).

٣. علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي، المفسر، اللغوي، النحوي، توفي سنة ٧٥٦ه(٨٣).

٤. ابنه عبد الله بن محمد بن أبي بكر، الفقيه الحنبلي، تولى التدريس بالصدرية عوضا عن أبيه فأفاد وأجاد، توفي سنة ٧٥٦هـ(٨٤).

٥. محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر القرشي التلمساني، جد صاحب كتاب (نفح الطيب)، توفي سنة ٧٥٩هـ(٨٥).

٦. عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، صاحب التفسير والبداية والنهاية، توفي سنة ٧٧٤هـ[٨٦].

٧. عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الفرج ابن رجب الحنبلي، توفي سنة ٧٩٥هـ[٨٧].

٨. محمد بن يعقوب بن محمد محيي الدين أبو الطاهر الفيروزابادي الشافعي صاحب (القاموس المحيط)، المتوفى سنة ٨١٧هـ[٨٨].

مؤلفاته:

اشتغل الإمام ابن القيم رحمه الله بالكتابة والتأليف في الحضر والسفر، مما يدل على غزارة علمه، وحفظه للعلم في صدره، وقد ألف في أسفاره جملة من كتبه القيمة بعيدًا عن مكتبته وفي حال ترحاله، وهي: (مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة)، و(روضة المحبين ونزهة المشتاقين)، و(زاد المعاد في هدي خير العباد)، و(بدائع الفوائد)، و(تهذيب سنن أبي داود)، و(الفروسية) [٨٩]. والظاهر أنه -رحمه الله- ألف بعضها في السفر، وحرر بعضها عند قدومه لبلاده، وبعضها بدأ تأليفها ثم أتمه في السفر.

ومن أبرز ما يميز مؤلفات ابن القيم؛ طولُ النَّفَسِ فيما يكتب، والتَّوَسُّعُ في استقصاء جوانب البحث واستيفاء مقاصده، وفي هذا دلالة واضحة على طول باعه في العلم، ورسوخ قدمه فيه، وعمق معرفته، وصبره في سبيل إيصال الفكرة، وتثبيت الحجة، وإقرار الصواب والحق. ويصور الإمام الشوكاني هذه الميزة في مؤلفات ابن القيم بقوله: "وإذا استوعب الكلام في بحثٍ وَطَوَّلَ ذُيَولهُ أتى بما لم يأت به غيره"[٩٠].

ومن أهم ما كتب في العقيدة والأديان وهو المطبوع منها:

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية.
- الداء والدواء، ويسمى الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة.

وشهد له تلاميذه ومعاصروه بغزارة العلم، وسعة أفقه وبلوغ الغاية في علوم كثيرة متنوعة، وأثنوا عليه، فمن شهادات هؤلاء الأئمة: قال القاضي برهان الدين الزُّرَعي: "ما تحت أديم السماء أوسع علماً منه"[٩١].

وفاته:

توفي الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد ين أبي بكر بن أيوب الزرعي، إمام الجوزية، وابن قيمها، في ليلة الخميس ثالث عشر رجب سنة ٧٥١هـ وقت أذان العشاء، وصلي عليه بعد صلاة الظهر من الغد بالجامع الأموي، ودفن عند والدته بمقابر الباب الصغير رحمه الله، وبلغ من العمر ستين عاما(٩٢).

المبحث الثاني

ما تعقب به ابن القيم على رأي أبي الحسن الأشعري في الحكمة والتعليل

كل ما خلقه الله تعالى فله فيه حكمة، فقد دلّت أدلة العقول الصحيحة والفطر السليمة على ما دلّ عليه القرآن والسنة؛ أنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئًا عبثًا، ولا لغير معنى ومصلحة هي الغاية المقصودة بالفعل. قال ابن القيم رحمه الله: " أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى"(٩٣).

وتتضمن هذه الحكمة أمرين:

الأول: حكمة تعود إليه سبحانه وتعالى يحبها ويرضاها.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها، ويلتذّون بها، وهذا يكون في المأمورات والمخلوقات(٩٤).

والمراد بهذه المسألة: هل أفعال الله تعالى وأوامره معلَّلة بالحِكم والغايات؟ وقد ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله أن هذه المسألة من أجلِّ مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر، بالشرع والقدر، كما بيَّن رحمه الله اختلاف الناس في هذه المسألة قديمًا وحديثًا(٩٥).

المطلب الأول

أقوال الناس في مسألة إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى

١. قول من نفى الحكمة وأنكر التعليل، وقالوا إن الله تعالى خلق المخلوقات وأمر المأمورات لا لعلة ولا لداعٍ ولا باعث؛ بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا مذهب الجهمية والأشاعرة، وهو قول ابن حزم. قال الشهرستاني: "مذهب أهل الحق أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض أصناف الخلق والأنواع لا لعلة حاملة له على الفعل، سواء قدرت تلك العلة نافعة له أو غير نافعة إذ ليس يقبل النفع والضر في أفعاله ولا حامل بل علة كل شيء صنعه ولا علة لصنعه"(٩٦)

٢. قول من أثبت حكمة في أفعال الله مخلوقة منفصلة عنه، وتعود على العباد بالنفع، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم. قال القاضي عبد الجبار: "إن الله ابتدأ الخلق لعلة نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعلة"(٩٧).

٣. قول من يثبت حكمة وغاية قائمة بذات الله تعالى، ويجعلها قديمة، وهو قول الماتريدية، يقول أبو معين النسفي: "الحكمة سواء كانت من قبل العلم أو من قبيل الفعل والعمل أو كانت اسمًا لهما فالله موصوف بها في الأزل عندنا"(٩٨).

٤. قالوا: إن الله فعل المفعولات وأمر بالمأمورات لحكمة محمودة، وهذه الحكمة تعود إلى الرب تعالى، لكن بحسب علمه، والله تعالى خلق الخلق ليحمدوه ويثنوا عليه ويمجدوه، فهذه حكمة مقصودة واقعة، بخلاف قول المعتزلة فإنهم أثبتوا حكمة هي نفع العباد. وهذا قول الكرامية الذين يقولون: من وجد منه ذلك فهو مخلوق له وهم المؤمنون، ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقًا له(٩٩).

٥. قول أهل السنة وجمهور السلف، وهو إثبات الحكمة في أفعال الله تعالى، وأفعاله سبحانه تابعة لحكمته التي لا يخل بها، وهي مقصودة لغايتها المحبوبة وعواقبها الحميدة(١٠٠)، والحكمة من صفات الله تعالى قائمة به، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١٠١)، وقال تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾(١٠٢).

عقيدة الأشعري في الحكمة والتعليل:

يرى أبو الحسن الأشعري أن أفعال الله تعالى لا تعلل بالغايات، وأن ما يفعله إنما يفعله بمحض المشيئة والإرادة. قال في الإجماع الثاني عشر: "وأنه لا يُسأل في شيء من ذلك عما يفعل، ولا لأفعاله علل؛ لأنه مالك غير مملوك، ولا مأمور ولا منهي"(١٠٣). والأشعري مع ذلك يثبت حكمة في أفعال الله بمعنى مختلف عن مذهب السلف. وأما لام التعليل في مثل قوله تعالى: (ليعبدون) فإنه ينفيها ويؤولها إلى لام العاقبة والصيرورة. وهو مع نفيه للحكمة والتعليل والأسباب فإنه يثبت القياس.

المطلب الثاني

تعقب ابن القيم على أبي الحسن الأشعري قوله بنفي الحكمة والتعليل

تعقب ابن القيم أبا الحسن الأشعري رحمه الله في هذه المسألة الجليلة، فذكر بأن الأشعري ممن ينفي الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى ومأموراته، وأنها فعل

لمحض المشيئة وصرف الإرادة لا لعلة، وأنه ينفي الأسباب ويقرّ بالقياس، وأن هذا قوله وأتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة.

قال ابن القيم رحمه الله: «الفرقة الثالثة: قوم نفوا الحكمة والتعليل والأسباب، وأقرُّوا بالقياس كأبي الحسن الأشعري وأتباعه، ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة. وقالوا: إن عِلَلَ الشرع إنما هي مجرَّد أمارات وعلامات محضة، كما قالوه في ترك الأسباب. وقالوا: إن الدعاء علامة محضة على حصول المطلوب، لا أنه سبب فيه. والأعمال الصالحة والقبيحة علامات محضة ليست سببًا في حصول الخير والشر. وكذلك جميع ما وجدوه من الخلق والأمر مقترنًا بعضه ببعض، قالوا: أحدهما دليل على الآخر، مقارن له اقترانًا عاديًّا، وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه»[١٠٤]. وقال في موضع آخر: " وللمسألة ثلاثة أصول هي أساسها: الأصل الأول: هل أفعال الرب تعالى وأوامره معللة بالحكم والغايات؟ وهذه من أجلّ مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر، بالشرع والقدر. الأصل الثاني: أن تلك الحكم المقصودة فعل يقوم به سبحانه قيام الصفة به، فيرجع إليه حكمها، ويشتق له اسمها، أم يرجع إلى المخلوق فقط من غير أن يعود إلى الرب منها حكم أو يشتق له منها اسم؟، الأصل الثالث: هل تعلق إرادة الرب تعالى بجميع الأفعال تعلق واحد، فما وجد منها فهو مراد له محبوب مرضي، طاعة كان أو معصية، وما لم يوجد منها فهو مكروه له مبغوض غير مراد؛ طاعة كان أو معصية، أم هو يحب الأفعال الحسنة التي هي منشأ المصالح وإن لم يشأ تكوينها وإيجادها؛ لأن في مشيئته لإيجادها فوات حكمة أخرى هي أحب إليه منها، ويبغض الأفعال القبيحة التي هي منشأ المفاسد ويمنعها ويمقت أهلها وإن شاء تكوينها وإيجادها؛ لما تستلزمه من حكمة ومصلحة هي أحب إليه منها ولا بد من توسط هذه الأفعال في وجودها؟، فهذه الأصول الثلاثة عليها مدار هذه المسألة ومسائل القدر والشرع.

وقد اختلف الناس فيها قديمًا وحديثًا إلى اليوم:

فالجبرية تنفي الأصول الثلاثة، وعندهم أن الله لا يفعل لحكمة، ولا يأمر لها، ولا يدخل في أمره وخلقه لام التعليل بوجه، وإنما هي لام العاقبة، كما لا يدخل في أفعاله باء السببية، وإنما هي باء المصاحبة. ومنهم من يثبت الأصل الثالث وينفي الأصلين الأولين، كما هو أحد القولين للأشعري، وقول كثير من أئمة أصحابه، وأحد القولين لأبي المعالي»[١٠٥].

وقال في إبطال قول من استدل بمناظرة الأشعري للجبائي في الثلاثة الإخوة على نفي الحكمة والتعليل: "والمقصود أن هذه المناظرة وإن أبطلت قول هؤلاء وزلزلت قواعدهم؛ فإنها لا تبطل حكمة الله التي اختص بها دون خلقه، وطوى بساط الإحاطة بها عنهم"(١٠٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وذهب طائفة من أهل الكلام ونفاة القياس إلى نفي التعليل في خلقه وأمره، وهو قول الأشعري ومن وافقه، وقالوا: ليس في القرآن لا تعليل في فعل الله وأمره، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة أو دفع مفسدة، بل ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم بسبب من الأسباب فإنما خلق ذلك عندها، لا أنه يخلق هذا لهذا ولا هذا لهذا، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة، والاستكمال بالغير، وأنه يفضي إلى التسلسل"(١٠٧).

وقد قرَّر ابن القيم أن مسألة تعليل أفعال الله وإثبات الحكمة فيها من أشرف المسائل الإلهية وأعظمها، فقال: "هذه من أجلّ مسائل التوحيد المتعلقة بالخلق والأمر، بالشرع والقدر"(١٠٨). وقال في موضع آخر: «كمال الرب تعالى وجلاله وحكمته وعلمه ورحمته وقدرته وإحسانه وحمده ومجده وحقائق أسمائه الحسنى؛ تمنع كون أفعاله صادرة منه لا لحكمة، ولا لغاية مطلوبة، وجميع أسمائه الحسنى تنفي ذلك، وتشهد ببطلانه»(١٠٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وهذه المسألة: مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلّها أجلّ المسائل الإلهية"(١١٠). وسئل ابن تيمية هل يخلق الله الخلق لعلة؟ فقال: «هذه المسألة كبيرة من أجلّ المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس، وأعظمها شعوبًا وفروعًا وأكثرها شبهًا ومحارات؛ فإن لها تعلّقًا بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله وأحكامه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي داخلة في خلقه وأمره، فكل ما في الوجود متعلّق بهذه المسألة»(١١١).

وقد استفاض ابن القيم رحمه الله في بحث هذه المسألة في كتابه شفاء العليل، كما تطرق إليها في عدد من كتبه الأخرى كمفتاح دار السعادة، وإعلام الموقعين، وطريق الهجرتين، ومدار السالكين. حيث قرر عقيدة السلف في هذه المسألة، وبيّن أصناف المخالفين لهم، وعرض آراءهم، واستوفى شبههم ثم أجاب عنها؛ نصرة لدين الله عز وجل، ودرءًا للبدع والضلالات. ومن ذلك تعقبه على أبي الحسن الأشعري في ذلك بالآتي: وذكر الإمام ابن القيم أن الأشعري نفى الحكمة والتعليل، فقال: "الفرقة الثالثة: قوم نفوا الحكمة والتعليل والأسباب، وأقرُّوا بالقياس

كأبي الحسن الأشعري وأتباعه، ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة"[١١٢].

علل؛ لأنه مالك غير مملوك، ولا مأمور ولا منهي"[١١٣]، وهذا مذهبه ومذهب الأشاعرة من بعده.

وقال ابن فورك: "وكان يَحِيل -يعني أبا الحسن الأشعري- قول من قال: إن الله تعالى فعل كذا لكذا، أو إن الله تعالى فعل كذا وأراد به لطف غير صلاحه، وذلك لإحالته أن يفعل الله تعالى الشيء لعلة أو سبب"[١١٤]. ويقول أيضًا: "وكان يقول -يعني أبا الحسن الأشعري- إن الحوادث كلها مخترعة لله تعالى ابتداءً وابتداعًا من غير سبب يوجبها ولا علة تولدها"[١١٥].

ويقول الشهرستاني: "مذهب أهل الحق أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض، وأصناف الخلق والأنواع لا لعلة حاملة له على الفعل"[١١٦].

ويقول الفخر الرازي: "المسألة السادسة والعشرون: في أنه لا يجوز أن تكون أفعال الله تعالى وأحكامه معللة بعلة ألبتة"[١١٧].

وقال الآمدي في نفي الحكمة: "مذهب أهل الحق أن الباري تعالى خلق العالم وأبدعه، لا لغاية يستند الإبداع إليها، ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها، بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قاده إليه ولا لمقصود أوجب الفعل، بل الخلق وأن لا خلق جائزان، وهما بالنسبة إليه سيَّان"[١١٨].

وتعجب ابن القيم ممن خالف وأنكر الحكم والعلل، فقال: "ومن أعجب العجب أن تسمح نفس بإنكار الحِكَم والعلل الغائية والمصالح التي تضمّنتها هذه الشريعة الكاملة، التي هي من أدل الدلائل على صِدْق مَن جاء بها، وأنه رسول الله حقًا، ولو لم يأت بمعجزة سواها لكانت كافية شافية، فإن ما تضمّنته من الحِكَم والمصالح والغايات الحميدة، والعواقب السديدة، شاهدة بأن الذي شرعها وأنزلها أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وشهود ذلك في تضاعيفها ومضمونها كشهود الحِكَم والمصالح والمنافع في المخلوقات العلويّة والسفليّة، وما بينهما من الحيوان والنبات والعناصر والآثار التي بها انتظام مصالح المعاش. فكيف يرضى أحدٌ لنفسه إنكارَ ذلك وجحْدَه؟!"[١١٩]. فبيّن ابن القيم أن إنكارهم الحكم والعلل الغائية يستلزم إنكارهم لمعجزات الأنبياء؛ لأن المعجزات تدل إذا كان الله تعالى يقصد بإظهارها الدلالة بها على صدق الأنبياء. فإنكار العلل أوقعهم في التناقض لأنهم يثبتون المعجزات ومع ذلك يقولون إنه لا يفعل شيئًا لشيء، فيلزمهم إنكار المعجزات مع اتفاقهم على إثباتها![١٢٠].

سبب نفي الأشعري الحكمة والتعليل:

احتج أبو الحسن الأشعري ومن تبعه في نفي الحكمة والتعليل على حجج عقلية[١٢١]، وهي شبهات لا تستند إلى نصّ من القرآن أو السنة؛ بل إن نصوص الشريعة مستفيضة بالأدلة الصريحة على إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله وأحكامه. قال الأشعري: "وأجمعوا على أنه عز وجل غير محتاج إلى شيء مما خلق...ولا لأفعاله علل؛ لأنه مالك غير مملوك، ولا مأمور ولا منهي"[١٢٢].

أشار الأشعري في النص السابق إلى حجته على نفي التعليل وهي حجة الكمال والنقصان، ومعناها أن الله مالك لكل شيء وهو الغني على الإطلاق، ولو خلق الخلق لعلة لكان ناقصًا بدونها مستكملاً بها، وهذا محال في حق الله تعالى. فالإثبات في نظره يعني أنه مستكملاً بالعلة.

وقال الشهرستاني في هذه الحجة: "فقال أهل الحق: الدليل على أن الباري تعالى غني على الإطلاق إذ لو كان محتاجًا من وجه كان من ذلك الوجه مفتقرًا إلى من يزيل حاجته فهو منتهى مطلب الحاجات، ومن عنده نيل الطلبات، ولا يبيع نعمه بالأثمان، ولا يكدر عطاياه بالامتنان فلو خلق شيئًا ما لعلة تحمله على ذلك، أو لداعية تدعوه إليه، أو لكمال يكسبه أو حمد وأجر يحصله؛ لم يكن غنيًّا حميدًا مطلقًا، ولا برًّا جوادًا مطلقًا؛ بل كان فقيرًا محتاجًا إلى كسب"[١٢٣].

ويقول الرازي: "مسألة لا يجوز أن يفعل الله شيئًا لغرض خلافا للمعتزلة ولأكثر الفقهاء، لنا: أن كل من كان كذلك كان مستكملاً بفعل ذلك الشيء، والمستكمل بغيره ناقص لذاته"[١٢٤].

وأوضح شيخ الإسلام ابن تيمية الشبهة التي نفى لأجلها الأشعري ومن وافقه التعليل في خلق الله وأمره، وهي اعتقاد أن ذلك يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير، وهذا نقص في ذات الله، وهو ممتنع في حقه تعالى، وأن أصل هذا القول قول جهم ومن اتبعه من المجبرة، فقال رحمه الله: "القول الأول: قول من نفى الحكمة، وقالوا: هذا يفضي إلى الحاجة، فقالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمة، فأثبتوا له القدرة والمشيئة، وأنه يفعل ما يشاء، وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنها تستلزم الحاجة، وهذا قول الأشعري وأصحابه ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى، وابن الزاغوني، والجويني، والباجي ونحوهم، وهذا القول في الأصل قول جهم بن صفوان ومن اتبعه من المجبرة"[١٢٥].

وأصل هذه الحجة مبني على نفي حلول الحوادث. ويظهر أن الأشعري أخذ

هذا القول من ابن كلاب، فقد ذكر ابن تيمية أن هذا من أصول ابن كلاب ومن تابعه، فقال: "ومن قال إنه لا يخلق شيئًا بحكمة ولا يأمر بشيء بحكمة؛ فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، كما هو أصل ابن كلاب ومن تابعه، وهو أصل قولي القدرية والجهمية"(١٢٦).

وأصل النزاع في هذه المسألة كان بين المعتزلة والأشاعرة، فالمعتزلة أثبتوا الحكم والعلل القائمة بالخلق وهي حكمة منفصلة مخلوقة، ولا يثبتون ما قام بالخالق، وقالوا بالإيجاب على الله تعالى بعقولهم، فشبهوا أفعاله تعالى بأفعال خلقه، فقابلهم الأشاعرة الذين نفوا ذلك كله، فنفوا مع الباطل حقًا.

أما السلف رغم اشتراكهم مع المعتزلة في إثبات الحكمة والتعليل إلا أن السلف يؤمنون بأن الحكمة في أفعال الله صفة غير مخلوقة، مع إثباتهم للحكمة التي تعود إلى الخلق.

وهذه حجة باطلة؛ لأن الله تعالى مالك الملك ليس بحاجة إلى غيره، ويلزم على قولهم هذا ألا يحدث شيئًا في الوجود، وأن كل ما حدث حدث بغير محدث، وهذا من أبين الباطل.

وقد ناقش ابن القيم هذه الشبهة وأجاب عنها في كتابه (شفاء العليل)(١٢٧) من وجوه عديدة، منها:

- إن الحِكَم المطلوبة والغايات وجودها وقت وجودها هو الكمال، وعدمها حينئذ نقص، وعدمها وقت عدمها كمال، ووجودها حينئذ نقص. وعلى هذا فالنافي هو الذي نسب النقص إلى الله لا المُثْبِت.

- قولهم: «يلزم أن يكون ناقصًا بذاته مستكملًا بغيره» هذا كلام مجمل؛ أتعنون به أن الحكمة التي يجب وجودها إنما حصلت له من شيء خارج عنه، أم تعنون به أن تلك الحكمة نفسها غيرٌ له، وهو مستكمَل بها؟ فإن عنيتم الأول فهو باطل؛ فإنه لا ربّ غيره ولا خالق سواه، ولم يستفد سبحانه من غيره كمالًا بوجه من الوجوه، بل العالم كله إنما استفاد الكمال الذي فيه منه سبحانه، وهو لم يستفد كماله من غيره، كما لم يستفد وجوده من غيره. وإن عنيتم الثاني فتلك الحكمة صفته سبحانه، وصفاته ليست غيرًا له، فإن حكمته قائمة به، وهو الحكيم الذي له الحكمة، كما أنه العليم الذي له العلم، والسميع الذي له السمع، والبصير الذي له البصر، فثبوت حكمته لا يستلزم استكماله بغيرٍ منفصِل عنه، كما أن كماله سبحانه بصفاته وهو لم يستفدها من غيره.

- أنه سبحانه إذا كان إنما يفعل لأجل أمر هو أحبّ إليه من عدمه؛ كان اللازم من ذلك حصول مراده الذي يحبّه، وفَعَل لأجله، وهذا غاية الكمال، وعدمه هو النقص؛ فإنّ من كان قادرًا على تحصيل ما يحبّه، وفَعَلَه في الوقت الذي يحب على الوجه الذي يحب فهو الكامل حقًا، لا مَن لا محبوب له، أو له محبوب لا يقدر على فعله.

- إن إثبات الحكمة كمال، ونفيه نقص، والأمة مجمعة على انتفاء النقص عن الله، بل العلم بانتفاء النقص عنه تعالى من أجلى العلوم الضرورية المستقرة في فِطَر الخلق، فلو كانت أفعاله معطَّلة عن الحِكَم والغايات المحمودة لزم النقص، وهو محال، ولزوم النقص من انتفاء الحِكَم أظهر في العقول والفِطَر والعلوم الضرورية والنظرية من لزوم النقص من إثبات ذلك.

- العقل الصريح يقضي بأن من لا حكمة لفعله ولا غاية يقصدها به، أولى بالنقص ممن يفعل لحكمة كانت معدومة ثم صارت موجودة في الوقت الذي اقتضت حكمته إحداث الفعل فيه، فكيف يسوغ لعاقل أن يقول: فِعْله للحكمة يستلزم النقص، وفِعْله لا لحكمة لا نقص فيه!

- أن هؤلاء النفاة يقولون: إنه سبحانه يفعل ما يشاء من غير اعتبار حكمة، فيُجَوِّزون عليه كل ممكن، حتى الأمر بالشرك والكذب والظلم والفواحش، والنهي عن التوحيد والصدق والعدل والعقاب[١٢٨].

المطلب الثالث: تعقبه في بيان ارتباط نفي الحكمة والتعليل بنفي الأسباب

ذكر ابن القيم رحمه الله أن نفاة الحكمة والتعليل نفاة للأسباب من قبل، فقال: " قوم نفوا الحكمة والتعليل والأسباب... وقالوا: إن عِلَلَ الشرع إنما هي مجرَّد أمارات وعلامات محضة، كما قالوه في ترك الأسباب. وقالوا: إن الدعاء علامة محضة على حصول المطلوب، لا أنه سبب فيه. والأعمال الصالحة والقبيحة علامات محضة ليست سببًا في حصول الخير والشر. وكذلك جميع ما وجدوه من الخلق والأمر مقترنًا بعضه ببعض، قالوا: أحدهما دليل على الآخر، مقارن له اقترانًا عاديًّا، وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه»[١٢٩]. وقال في موضع آخر: «ولهذا كان كل مَن نفى التعليل والحِكَم نفى الأسباب، ولم يجعل لحُكْم الرب الكوني والديني سببًا ولا حكمة هي العلّة الغائية، فهؤلاء ينفون الأسباب والحِكَم. ومن تأمل شرعَ الربّ تعالى وقدرَه وجزاءه جزَمَ جزمًا ضروريًا ببطلان قول النفاة، والله تعالى قد رتّبَ الأحكام على أسبابها وعللها، وبيّن ذلك خبرًا وحسًّا وفطرة وعقلًا، ولو ذكرنا ذلك على التفصيل لقام منه

عدّة أسفار»[١٣٠].

فالأشعري ومن تبعه اعتقدوا في الحكمة والتعليل مثل ما اعتقدوه في الأسباب؛ من جهة أنها نقص في كمال الرب وقدرته، وأنها مجرد علامة محضة على حصول الشيء المطلوب، دون أن يكون لها أي ارتباط أو تأثير بوجه من الوجوه، وحصول الشيء مقترناً بآخر ما هو إلا اقتران جرت به العادة عند حصوله. والحق هو ما عليه سلف الأمة وما دلت عليه النصوص الصريحة؛ هو إثبات الحكمة والمصالح في أفعال الله وأحكامه الشرعية، فكما أن الله حكيم وأفعاله في غاية الإحكام والإتقان، فكذلك أفعاله تعالى وأوامره مرتبطة بغايات حميدة محبوبة له يفعل لأجلها، وفي هذا إثبات لكماله سبحانه وتعالى، قال ابن القيم رحمه الله: "وهؤلاء يستدلون على إثبات علم الرب تعالى بما في مخلوقاته من الإحكام والإتقان والمصالح، وهذا تناقض بيِّن منهم؛ فإن ذلك إنما يدل إذا كان الفاعل يقصد أن يفعل الفعل على وجه مخصوص لأجل الحكمة المطلوبة منه، وأما من لم يفعل لأجل ذلك الإحكام والإتقان وإنما اتفق اقترانه بمفعولاته عادة فإن ذلك الفعل لا يدل على العلم"[١٣١].

المطلب الرابع: تعقبه في معنى الحكمة وأنها تعود إلى محض المشيئة

تبين مما سبق أن الأشعري يرى بأن أفعال الله لا تعلل وإنما يفعل بمحض المشيئة والإرادة دون أن يتوقف على فعله حكم؛ فلا يبعثه باعث على الفعل، قال ابن القيم رحمه الله: "ومنكرو الحكمة والتعليل يردون ذلك إلى محض المشيئة، وصرف الإرادة التي تخصص مثلا على مثل بلا موجب ولا غاية ولا حكمة مطلوبة ولا سبب أصلا. وظنوا أنهم بذلك يتخلصون من السؤال، ويسدون على نفوسهم باب المطالبة، وإنما سدوا على نفوسهم باب معرفة الرب وكماله، وكمال أسمائه وأوصافه وأفعاله، فعطلوا حكمته وحقيقة إلهيته وحمده، وكانوا كالمستجيرين من الرمضاء بالنار"[١٣٢].

والأشعري مع ذلك يثبت في كتبه الحكمة في أفعال الله، فيقول: "وأجمعوا على أنه ليس لأحد من الخلق الاعتراض على الله تعالى في شيء من تدبيره، ولا إنكار لشيء من فعله إذْ كان مالكًا لما يشاء منها غير مملوك، وأنه تعالى حكيم قبل أن يفعل سائر الأفعال، وأن جميع ما يفعله لا يخرجه عن الحكمة"[١٣٣]. وتفسير هذا ما ذكره ابن القيم رحمه الله في قوله: "والجهمية رؤوس الجبرية وأئمتهم أنكروا حكمة الله ورحمته، وإن أقروا بلفظ مجرد فارغ عن حقيقة الحكمة والرحمة"[١٣٤].

فهم يقرّون بلفظ الحكمة ولا ينفونها، وإنما ينفون توقف أفعال الله عليها، ويرون بأن الحكمة مترتبة على أفعال الله وحاصلة عقيبها، فهي ليست مقصودة ومطلوبة بالفعل.

قال ابن القيم: "فإن ما في خلق الله وأمره من الحكم والمصالح المقصودة بالخلق والأمر والغايات الحميدة أمر تشهد به الفطر والعقول، ولا ينكره سليم الفطرة، وهم لا ينكرون ذلك وإنما يقولون: وقع بطريق الاتفاق لا بالقصد، كما تسقط خشبة عظيمة فيتفق عبور حيوان مؤذ تحتها فتهلكه"(١٣٥) والقول بأن الحكم والعلل مجرد أمارات وعلامات دعوى لا دليل عليها، وهو قول باطل وفيه سوء ظن بالله عز وجل، قال ابن القيم رحمه الله: "فكيف يرضى أحدٌ لنفسه إنكارَ ذلك وجحْدَه؟! وإن تَجمّل واستحيى من العقلاء قال: ذلك أمر اتفاقي غير مقصود بالخلق والأمر! وسبحان الله! كيف يستجيز أحدٌ أن يظنّ بربِّ العالمين وأحكم الحاكمين أنه يعذّب كثيرًا من خلقه بأشدّ العذاب الأبدي لغير غاية ولا حكمة ولا بسبب، وإنما هو محض مشيئة مجرّدة عن الحكمة والسبب، فلا سبب هناك ولا حكمة ولا غاية، وهل هذا إلا من أسوأ الظن بالربّ تعالى؟!"(١٣٦).

وبيّن ابن القيم أن هؤلاء أثبتوا لله نوعًا من الملك بلا حمد، فأنكروا عموم حمده، وقد أثبت له الرسل وأتباعهم عموم الملك الحمد كما أثبته لنفسه، فله كمال الملك وكمال الحمد. فلا يخرج عين ولا فعل عن قدرته ومشيئته وملكه، وله في كل ذلك حكمة وغاية مطلوبة يستحق عليها الحمد(١٣٧). والحق هو ما عليه السلف بأن الحكمة ليست مطلق المشيئة؛ بل هي الغاية المحبوبة والعاقبة المحمودة في خلق الله وأمره، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم: بل هو حكيم في خلقه وأمره، والحكمة ليست مطلق المشيئة، إذ لو كان كذلك لكان كل مريد حكيمًا، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة؛ بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة، والغايات المحبوبة"(١٣٨).

المطلب الخامس

تعقبه ببيان تناقض الأشعري في نفي التعليل مع إثبات القياس

ذكر ابن القيم في تعقبه على الأشعري بأنه ممن ينفى التعليل ويقرَّ بالقياس، فقال: " قوم نفوا الحكمة والتعليل والأسباب، وأقرُّوا بالقياس كأبي الحسن الأشعري وأتباعه، ومن قال بقوله من الفقهاء أتباع الأئمة"(١٣٩)" فالأشعري مع نفيه للتعليل في أفعال الله فإنه مثبت له في أصول الفقه، قائل بالقياس معتبر لعلل الأحكام ومقاصد

التشريع. ويعتبر هذا تناقض واضح؛ لأن من أركان القياس العلة، ولا يتم القياس إلا بوجودها، فإذا حصل الاتفاق في العلة يحصل الاتفاق في الحكم. فيلزم كل من أثبت القياس إثبات العلل والأسباب في أفعال الله وأحكامه. وتفسير إثبات القياس عند منكري والتعليل؛ هو جعل التعليل مجرد اقتران غير مفهوم المعنى بين الحكم والمصلحة، وهذا ما قرره ابن القيم في التعقب بأنهم لم يفسروا العلة بمعناها الحقيقي، بل جعلوا منها مجرد وصف للمناسبة أو الاستصحاب، فالله لم يرد بشرعه جلب نفع ولا دفع ضرّ، ولا قصد تحقيق مصلحة ولا ردّ مفسدة، وإنما جعل من هذه المصالح علامات لوجود الأحكام، كالأحكام سواء. فقال رحمه الله: "وقالوا: إن عِلَلَ الشرع إنما هي مجرَّد أمارات وعلامات محضة...وكذلك جميع ما وجدوه من الخلق والأمر مقترنًا بعضه ببعض، قالوا: أحدهما دليل على الآخر، مقارن له اقترانًا عاديًّا، وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة، ولا له فيه تأثير بوجه من الوجوه»[١٤٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وهم –أي الأشاعرة– لا يقولون أنه لا يفعل مصلحة ما، فإن هذا مكابرة؛ بل يقولون: إن ذلك ليس بواجب عليه، وليس بلازم وقوعه، ويقولون: إنه لا يفعل شيئًا لأجل شيء، وإنما اقترن هذه بهذا لإرادته لكليهما، فهو يفعل أحدهما مع صاحبه، لا به ولا لأجله، والاقتران بينهما مما جرت به عادته، لا لكون أحدهما سببًا للآخر، ولا حكمة له، ويقولون: إنه ليس في القرآن في خلقه وأمره لام تعليل"[١٤١].

وقال ابن المرتضى اليماني[١٤٢]: "...على أن هذه الطائفة من الأشعرية يناقضون نفي الحكمة والعلة في أفعال الله في كتبهم في أصول الفقه خصوصًا في باب القياس، وقد صرحوا فيه بأن أكثر صيغ التعليل التي ذكرتها في الآيات الكريمة صيغ صريحة، وأن أكثر الشريعة معلل، وذلك ظاهر"[١٤٣]

المطلب السادس: تعقبه في حكاية الإجماع على نفي تعليل أفعال الله:

ادّعى أبو الحسن الأشعري رحمه الله وجماعة من المتكلمين الإجماع على نفي الحكمة والتعليل فقال: "وأجمعوا على أنه عز وجل غير محتاج إلى شيء مما خلق، وأنه تعالى يضلّ من يشاء، ويهدي من يشاء، ويعذب من يشاء، ويعز من يشاء، ويغفر لمن يشاء، ويغني من يشاء، وأنه لا يُسأل في شيء من ذلك عما يفعل، ولا لأفعاله علل؛ لأنه مالك غير مملوك، ولا مأمور ولا منهي"[١٤٤].

والصواب أن الأمة مجمعة على تعليل أفعال الله وأحكامه، قال ابن القيم

رحمه الله: "فجمهور الأمة يثبت حكمته سبحانه، والغايات المحمودة في أفعاله إجمالاً، فليس مع النفاة سمع ولا عقل ولا إجماع، بل السمع والعقل والإجماع والفطرة تشهد ببطلان قولهم"(١٤٥).

ونقل الأشعري إجماع أهل السنة على نفي التعليل في أفعال الله غير صحيح، فالسلف وكذلك المعتزلة والشيعة وجمهور المسلمين يقولون بالتعليل في أفعال الله تعالى، قال القاضي عبد الجبار: "إن الله ابتدأ الخلق لعلة نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعلة"(١٤٦). ويقول ابن تيمية: "والقول بإثبات هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط، بل هو قول جماهير طوائف المسلمين من أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم، فأئمة الفقهاء متفقون على إثبات الحكمة والمصالح في أحكامه الشرعية"(١٤٧).

ودعوى الإجماع هنا دعوى باطلة مردودة، يدل على بطلانها:

- أن الإجماع انعقد على خلاف هذه الدعوى، والآثار في إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله كثيرة جدًا.

- مخالفة كثير من المتكلمين لهذا الإجماع؛ بل إن الأشعري نفسه قد تناقض في حكايته الإجماع مع نقله اختلاف المسلمين في هذه المسألة، فقال: "واختلفت المعتزلة: هل خلق الله سبحانه الخلق لعلة أم لا؟ على أربعة أقاويل: فقال أبو الهذيل: خلق الله عز وجل خلقه لعلة..."(١٤٨).

مسألة: إنكار الأشعري ورود لام التعليل في أفعال الله في القرآن:

نتج عن نفي التعليل في أفعال الله بحجج عقلية باطلة تأويل النصوص الدالة على التعليل، وصرفها عن معانيها إلى معانٍ غير صحيحة. فقد ادعى الأشعري بأن اللام في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (١٤٩) ليست لام التعليل؛ بل هي لام العاقبة والصيرورة. فهو يرى أن العبادة ليست باعثة لله تعالى على خلق الجن والإنس، إذ لو كانت كذلك لاقتضى الأمر أن يكون مستكملاً بعبادة الخلق له محتاجًا إليها فخلق الخلق من أجلها. وإنما المراد من اللام في الآية عاقبة الأمر وصيرورة الحال؛ أي لما وجد الخلق كلفوا بالعبادة فترتب على التكليف بالعبادة على وجود الخلق.

قال الأشعري رحمه الله: "ومن سأل عن قول الله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾(١٥٠)؟ قيل له: المعنى في ذلك أنه أراد بعض الجن والإنس

وهم العابدون لله منهم؛ لأن الله تعالى قال في موضع آخر: ﴿ولقد ذرأنا لجنهم كثيرا من الجن والإنس﴾[١٥١] والقرآن لا يتناقض، فوجب أن يكون الله تعالى خلق لجهنم كثيرًا بالآية التي تلوناها، وأنه خلق بعضهم للعبادة بقوله: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾[١٥٢] والذين خلقهم لعبادته هم الذين أرادوا أن يعبدوه، وعاقبتهم عبادته"[١٥٣].

وقال في الإبانة: "وإن سألوا عن قول الله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾[١٥٤]، والجواب عن ذلك: أن الله تعالى إنما عني المؤمنين دون الكافرين؛ لأنه أخبرنا أنه ذرأ لجهنم كثيرًا من خلقه، فالذين خلقهم لجهنم، وأحصاهم، وعدهم، وكتبهم بأسمائهم وأسماء آبائهم وأمهاتهم؛ غير الذين خلقهم لعبادته"[١٥٥]. وتأويل لام التعليل إلى لام العاقبة في آخر كتبه دليل على أنه لم يتراجع عن قوله في هذه المسألة.

وقال الشهرستاني موافقًا للأشعري: "وأما الآيات في مثل قوله تعالى: ﴿ ولتجزى كل نفس بما كسبت﴾ [١٥٦] فهي لام المآل وصيرورة الأمر، وصيرورة العاقبة لا لام التعليل، كما قال تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾[١٥٧]"[١٥٨]

والصواب ما عليه السلف أن اللام الداخلة على أفعال الله وأحكامه هي لام الحكمة والتعليل، وأن لام العاقبة إنما تكون في حق من هو جاهل بالعاقبة، أو عاجز عن دفعها، فالأول كقوله: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[١٥٩]، فإن فرعون لم يكن يعلم عاقبة تربيته لموسى عليه السلام، حيث كان هلاكه على يديه. وأما من هو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير فلا تكون هذه اللام في حقه... وأما مَن هو بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، فيستحيل في حقه دخول هذه اللام، وإنما اللام الواردة في أفعاله وأحكامه لام الحكمة والغاية المطلوبة[١٦٠].

وذكر ابن القيم رحمه الله أن الله خلق النفوس من أجل عبادته، وهيأها لذلك فقال: «الوجه التاسع عشر: أنها إنما خُلِقت لذلك، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [١٦١]، ومعلوم أن ما خُلِق لشيء من الأشياء أن الغاية والحكمة تقتضي أن يُهَيَّأ له، ويُجْعل فيه استعداد وقبول لما خُلِق، وهذا حال جميع المخلوقات حيوانها ونباتها ومعادنها وأركانها، كما جعل في الماء قوة أُعين بها لما خُلِق له، وكذلك في النار والهواء والتراب وسائر المخلوقات، فكيف بمن خلقه لمعرفته

ومحبته وعبادته؟!»[١٦٢]

مسألة: جواب ابن القيم على من احتج بمناظرة الأشعري للجبائي على نفي الحكمة والتعليل:

عرض الإمام ابن القيم رحمه الله مسألة احتجاج الجبرية وأتباعهم بمناظرة الأشعري للجبائي في إبطال الحكمة والتعليل في كتبه في أكثر من موضع[١٦٣]، وقولهم إنها مناظرة كافية في إبطال الحكمة والتعليل ورعاية الأصلح، فأجاب على هذه الشبهة من وجوه عديدة.

وملخص المناظرة: أن الأشعري سأل الجبائي عن ثلاثة إخوة لأب وأم مات أحدهم صغيرًا، وبلغ الآخر فاختار الإسلام، وبلغ الآخر فاختارَ الكفر، فاجتمعوا عند ربِّ العالمين، فرفع درجة البالغ المسلم، فقال أخوه الصغير: يا ربِّ، ارفع درجتي حتى أبلغ منزلة أخي، فقال: إنَّك لا تستحق، إنَّ أخاكَ بلغ، فعمل أعمالًا استحق بها تلك الدرجة، فقال: يا ربِّ، فهلَّا أحييتني حتى أبلغ، فأعمل عمله؟ فقال: كانت المصلحة تقتضي اخترامك قبل البلوغ، لأنِّي علمتُ أنَّك لو بلغتَ لاخترتَ الكفر، فكانت المصلحة في قبضك صغيرًا. قال: فصاح الثالث من أطباق النَّار وقال: يا ربِّ هلَّا فعلتَ معي هذا الأصلح، وقبضتني صغيرًا، كما قبضت أخي صغيرًا؟ فما جوابُ هذا أيها الشيخ؟ فلم يُحِرْ إليه جوابًا[١٦٤].

فأجاب ابن القيم رحمه الله بأن هذه المناظرة وإن كان فيها إبطال لقول المعتزلة القدرية، إلا أنها لا تنفي الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، فقال: "فلعمر الله؛ إنها مبطلة لطريقة أهل البدع من المعتزلة والقدرية الذين يوجبون على ربهم مراعاة الأصلح لكل عبد، وهو الأصلح عندهم... والمقصود أن هذه المناظرة وإن أبطلت قول هؤلاء وزلزلت قواعدهم؛ فإنها لا تبطل حكمة الله التي اختص بها دون خلقه، وطوى بساط الإحاطة بها عنهم، ولم يطلعهم منها إلا على ما نسبته إلى ما خفي عنهم كقطرة من بحار الدنيا. فكم لله سبحانه من حكمة في ذلك الذي اخترمه صغيرا، وحكمة في الذي مد له في العمر حتى بلغ وأسلم، وحكمة في الذي أبقاه حتى بلغ وكفر، ولو كان كل من علم أنه إذا بلغ يكفر يخترمه صغيرا لتعطل الجهاد والعبودية التي يحبها الله ويرضاها، ولم يكن هناك معارض، وكان الناس أمة واحدة، ولم تظهر آياته وعجائبه في الأمم، ووقائعه وأيامه في أعدائه، وإقامة الحجج وجدال أهل الباطل بما يدحض شبههم، وينصر الحق ويظهره على الباطل، إلى أضعاف أضعاف ذلك من الحكم التي لا يحصيها إلا الله سبحانه. والله سبحانه

يحب ظهور أثر أسمائه وصفاته في الخليقة، فلو اخترم كل من علم أنه يكفر إذا بلغ لفات ذلك، وفواته مناف لكمال تلك الأسماء والصفات واقتضائها لآثارها، وقد تقدم بسط ذلك أتم من هذا»[١٦٥]

المطلب السابع
ذكر بعض الأدلة على ثبوت الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى

دل كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على إثبات حكمة الله في خلقه وأمره في مواضع لا تكاد تحصى، وذكر أكثر من اثنين وعشرين نوعًا من الأدلة؛ كل نوع يحوي مجموعة من الأدلة التي تدل على أن الله تعالى حكيم، وأن ما يفعله يجري بمقتضى حكمته:

- النوع الأول: التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه، كقوله: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[١٦٦]، وبيّن ابن القيم رحمه الله أنه لا يكون الكلام حكمة حتى يكون موصلا إلى الغايات المحمودة والمطالب النافعة[١٦٧].

- ومنها: إخباره تعالى في كتابه الكريم أنه فعل كذا لكذا، وأنه أمر بكذا لكذا، وهو كثير في القرآن، كقوله: ﴿ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٦٨]، واللام في هذه كله هي لام التعليل، وليس لام العاقبة؛ لأن لام العاقبة إنما تكون في حق من هو جاهل، أو عاجز، فاللام الواردة في أفعال الله تعالى هي لام الحكمة والغاية المطلوبة[١٦٩].

- ومنها: التعليل بلعل، وهي في كلام الله سبحانه للتعليل مجردة من معنى الترجّي، كقوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [١٧٠]، فإنها إنما يقارنها معنى الترجّي إذا كانت من المخلوق، وأما في حق من لا يصح عليه الترجّي فهي للتعليل المحض[١٧١].

وغيرها من الأدلة الجلية التي لا تخفى على طالب الحق، وقد تهاوت حجج النافين للحكمة والتعليل أمام قلم الإمام ابن القيم رحمه الله، فكشف عوارها بالحجة والبرهان، وبيَّن لوازمها الباطلة، وأنها لا مستند لها من كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

والأشعري رحمه الله ومن تبعه لما تمسكوا بأصول المتكلمين ومنها دليل الحدوث؛ نفوا لأجل ذلك أعظم مسائل التوحيد والقدر، لاعتقادهم النقص في الإثبات. وبإنكارهم الحكمة والتعليل سدّوا على نفوسهم باب الإيمان والهدى، وفتحوا عليهم باب المكابرة وجَحْد الضروريات، وتأولوا معاني الآيات في القرآن إلى

تأويلات فاسدة. والحق في إثبات حكمة الرب تعالى في خلقه وأمره كما دل عليه الشرع والعقل والإجماع.

منهج الإمام ابن القيم في تعقباته على الأشعري في هذه المسألة:

يلاحظ من خلال استعراض تعقبات الإمام ابن القيم على الأشعري في مسألة الحكمة والتعليل منهجه في ذلك على النحو الآتي:

١. التصريح بذكر المذهب بطريقة السبر والتقسيم.

قسم الإمام ابن القيم القائلين في الحكمة التعليل إلى ثلاثة طوائف ومنهم: قوم نفوا الحكمة والتعليل كأبي الحسن الأشعري وأتباعه.

٢. توضيح المذهب بذكر نظائره.

ذكر الإمام ابن القيم أن نفاة التعليل اعتبروا علل الشرع مجرد أمارات وعلامات محضة، كما قالوه في ترك الأسباب؛ حيث جعلوا الأسباب علامة محضة لحصول الأحداث تحدث عندها لا بها.

٣. ذكر جميع الأقوال المنسوبة للأشعري في المسألة سواء وافق فيها السلف أم خالفهم.

قال ابن القيم : "ومنهم من يثبت الأصل الثالث وينفي الأصلين الأولين، كما هو أحد القولين للأشعري"(١٧٢).

٤. ذكر الأصل الذي خالف لأجله المخالفون للسلف في المسألة.

قال ابن القيم: "ومنكرو الحكمة والتعليل يردون ذلك إلى محض المشيئة، وصرف الإرادة التي تخصص مثلا على مثل بلا موجب ولا غاية ولا حكمة مطلوبة ولا سبب أصلا. وظنوا أنهم بذلك يتخلصون من السؤال، ويسدون على نفوسهم باب المطالبة، وإنما سدوا على نفوسهم باب معرفة الرب وكماله، وكمال أسمائه وأوصافه وأفعاله، فعطلوا حكمته وحقيقة إلهيته وحمده، وكانوا كالمستجيرين من الرمضاء بالنار"(١٧٣).

٥. تبيين حقيقة الألفاظ المشتركة التي توهم إثبات الأشعري للحكمة

بين الإمام ابن القيم رحمه الله أن الأشعري وإن أقر بلفظ الحكمة فإنه إقرار بلفظ مجرد فارغ عن حقيقة الحكمة، فهم يقرون باللفظ وينفون توقف أفعال الله عليها. ويرون أن الحكمة مترتبة على أفعال الله وحاصلة عقيبها.

٦. ذكر اللوازم الباطلة من الاعتقاد المخالف.

ذكر الإمام ابن القيم أن إنكار الحكمة والتعليل يستلزم إنكار معجزات

الأنبياء. وهذا الإنكار أوقع الأشعري ومن تابعه في التناقض لأنهم يثبتون المعجزات ومع ذلك ينفون التعليل في أفعال الله. فيلزمهم إنكار المعجزات مع اتفاقهم على إثباتها' ويلزمهم كذلك وقوعهم في التناقض لأن الأشعري يثبت القياس وينفي العلل!

٧. تصريحه بالمذهب الحق بعد مناقشة المسألة

قال ابن القيم رحمه الله :"والحق هو ما عليه سلف الأمة وما دلت عليه النصوص الصريحة؛ هو إثبات الحكمة والمصالح في أفعال الله وأحكامه الشرعية.." (١٧٤)

٨. إنصاف الإمام ابن القيم بذكر ما رد به الأشعري على المعتزلة وموافقته فيما أصاب فيه مع ذكر وجه المخالفة.

مثال ذلك ذكر الإمام ابن القيم المناظرة التي نسبت إلى الأشعري مع الجبائي في مسألة مراعاة الأصلح، وقد ذكرها الإمام ابن القيم في أكثر من موضع واستشهد بها على القائلين من المعتزلة بوجوب مراعاة الأصلح على الله. ثم علق على ذلك بقوله: "والمقصود أن هذه المناظرة وإن أبطلت قول هؤلاء وزلزلت قواعدهم؛ فإنها لا تبطل حكمة الله التي اختص بها دون خلقه"(١٧٥).

الخاتمة:

توصل البحث إلى نتائج من أبرزها ما يأتي:

١. يرى الأشعري القول بإنكار الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، وأن ما يفعله بمحض المشيئة والإرادة.

٢. دعوى الأشعري حكاية الإجماع على نفي الحكمة والتعليل، وهي دعوى باطلة مردودة.

٣. الأشعري ممن يقرّ بلفظ الحكمة ولكنه ينفي حقيقتها. ويرى بأن الحكمة مترتبة على أفعال الله وحاصلة عقيبها، وليست مقصودة مطلوبة بالفعل.

٤. الشبهة التي من أجلها نفى الأشعري الحكمة في أفعال الله هي اعتقاد أن ذلك يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير والله منزه عنه وممتنع في حقه.

٥. تأويل الأشعري لام التعليل في القرآن بلام العاقبة، وهو تأويل مخالف لمذهب السلف.

٦. يلزم من أنكر الحكمة والتعليل في أفعال الله لوازم باطلة منها إنكار معجزات الأنبياء، وهم في الحقيقة يثبتون المعجزات فوقعوا في التناقض.

٧. بين الإمام ابن القيم أن الحكمة والغايات وجودها كمال في حق الله تعالى. وهي ثابتة بالعقل والنقل.

هوامش البحث:

(١) ينظر مادة (عقب) في: تهذيب اللغة، الأزهري، ١٧٩/١. والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري، ١٨٤/١. ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٧٧/٤. والنهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٢٦٧/٣. ولسان العرب، ابن منظور، ٦١١/١. وأساس البلاغة، الزمخشري، ٦٦٧/١.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٤٤.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٦١٣/٢.

(٤) سورة الرعد، الآية: ٤٢.

(٥) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٤٧٣/٤.

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، الإمام اللغوي المشهور صاحب العروض، وصاحب كتاب (العين)، أستاذ سيبويه، توفي بالبصرة سنة (١٧٠هـ). ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، ٣٥٥/٤، وبغية الوعاة للسيوطي، ٧٧/١.

(٧) ينظر: كتاب العين، ١٨٠/١.

(٨) هو أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين الرازي، اللغوي المشهور، من أشهر تصانيفه: (معجم مقاييس اللغة)، وله أيضًا: (المجمل في اللغة)، و(حلية الفقهاء) وغيرها، توفي سنة (٣٩٥هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي،٧٤٦/٨. ووفيات الأعيان، ابن خلكان١١٨/١.

(٩) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ٧٧/٤. والأصل الأول هو المناسب للمعنى الاصطلاحي للتعقُّب.

(١٠) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٨٠/٤. وأساس البلاغة، للزمخشري، ١٣٠/٢. ولسان العرب، لابن منظور، ٣٢٧/٤.

(١١) ينظر: المعجم الوسيط، ٦١٣/٢.

(١٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٨٢/٤.

(١٣) ينظر: مختار الصحاح، الرازي، ص٢١٣.

(١٤) هو محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين أبو الفضل، كان عالما باللغة والنحو والتاريخ والكتابة، من أشهر كتبه (لسان العرب)، الذي جمع فيه بين التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية، توفي سنة (٧١١هـ). ينظر: بغية الوعاة، السيوطي، ٢٤٨/١. والأعلام للزركلي، ١٠٨/٧.

(١٥) لسان العرب، ٦١٧/٤.

(١٦) هو محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، عالم بالنحو والتفسير والحديث والتراجم، من أشهر مصنفاته تفسير القرآن الكريم المسمى بالبحر المحيط، توفي في القاهرة سنة (٧٤٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي، ٢٧٦/٩. والبدر الطالع للشوكاني، ٢٨٨/٢.

(١٧) ينظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ٤٠١/٦.

(١٨) تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم جمعًا ودراسة، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، إعداد: أحمد بن عمر بن أحمد السيد، إشراف: أمين محمد عطية باشا، ١٤٣١هـ، ص٩٦.

(١٩) تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر العزري، إشراف د.سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، ص١١.

(٢٠) مقدمة تحقيق كتاب (تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي)، عبد الله شعبان، ص٤

(٢١) التعقبات العلمية: دلالاتها أفاقها آثارها، علي حافظ السيد سليمان، مقال في شبكة الألوكة الثقافية، تاريخ النشر ١٤٣٩/٣/٢٥هـ.

(٢٢) ينظر في ترجمة الأشعري: الفهرست، ابن النديم، ص٢٢٥. وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٦٠/١٣. والأنساب، السمعاني، ص٢٦٦. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ٢٨٤/٣. والعبر في خبر من غبر، الذهبي، ٢٣/٢. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨٥/١٥. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٤٧/٣. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٨٧/١١، ٢٠٤، ٢٠٦. والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي، ١٩٣/٤. والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، ٢٥٩/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ١٢٩/٤.

(٢٣) ينظر: الأنساب، السمعاني، ٢٦٦.

(٢٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨٥/١٥.

(٢٥) ينظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، ص٣٥.

(٢٦) ذكره المقريزي في الخطط، ١٩٣/٤.

(٢٧) ذكره مع القول الأول المقريزي في الخطط، ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٨٤/٣. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٨٥/١٥. والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي، ١٩٣/٤.

(٢٨) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ٣٥.

(٢٩) هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن عديّ الضبيّ البصري الساجي، محدث البصرة في عصره، كان من الحفاظ الثقات، له كتاب جليل في (علل الحديث) يدل على تبحره، ومن كتبه (اختلاف الفقهاء)، توفي بالبصرة سنة ٣٠٧هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٢٠٠/٢. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٩٩/٣.

(٣٠) ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ٢٠١/٢.

(٣١) ذكرت ذلك د. فوقية حسين في مقدمة تحقيق الإبانة للأشعري، ص١٦.

(٣٢) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد البصري، المعروف بالجبائي، أحد أئمة المعتزلة في البصرة، وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة، ومن كتبه: (الأصول) و(التعديل والتجويز)، وتوفي سنة ٣٠٣هـ. ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، القاضي عبد الجبار، ص ٢٨٧. ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٦٧/٤. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٦٨/١٨.

(٣٣) ذكرت المحققة فوقية حسين أن الأشعري شرع في تتبع آراء الجبائي الكلامية وهو في سن العاشرة، وبقي بجواره ثلاثين عاما حتى تاريخ تحوله عنه سنة ٣٠٠هـ. ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإبانة للأشعري، ص١٨.

(٣٤) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ٩١. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٤٩/٣.

(٣٥) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٨٥/٣. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٥، ٨٩. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٤٨/٣. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٠١/١٥. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٩٨/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ١٢٩/٤.

(٣٦) الفهرست، ص٢٢٥.

(٣٧) مجموع الفتاوى ٥٥٦/٥. وأيضًا ١٠/٢، و١٠٣/٣.

(٣٨) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، ٣٤٠/١. وللاستزادة حول تأثر الأشعرية بالكلابية ينظر: آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، هدى الشلالي.

(٣٩) مقالات الإسلاميين، ٣٥٠/١.

(٤٠) الإبانة عن أصول الديانة، ص٢٠١.

(٤١) ينظر: الإبانة عن أصول الديانة، (ت: صالح العصيمي)، فهرس الزيادات المخلة والتحريفية، ص٦٦٤.

(٤٢) الإبانة عن أصول الديانة (ت: العصيمي)، ص٢٠٠.

(٤٣) مجموع الفتاوى، ٢٠٥/١٢.

(٤٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٧/١٤. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٥٥/٢.

(٤٥) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص٤٠٠. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٥٥/٣.

(٤٦) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٨٧/٤. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢١/٣.

(٤٧) ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، ٩٩/٧.

(٤٨) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب الطائي، من أهل البصرة، سكن بغداد، وتوفي سنة ٣٧٠ هـ، قال الخطيب البغدادي: ذكر لنا غير واحد أنه كان حسن التدين جميل الطريقة رحمه الله. ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٠٠/٢. وتبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٧. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٥/١٦.

(٤٩) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٠٠/٢.

(٥٠) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٧.

(٥١) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٥/١٦.

(٥٢) هو أبو الحسن الباهلي، شيخ المتكلمين، تتلمذ عليه أبو إسحاق الإسفراييني، وابن فورك والباقلاني، وتوفي في حدود سنة ٣٧٥ هـ. ينظر في ترجمته: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٨. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٤/١٦. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٦٨/٣.

(٥٣) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٧٨.

(٥٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٤/١٦.

(٥٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٦٨/٣.

(٥٦) هو أبو الحسين بندار بن الحسين الشيرازي الصوفي، خادم أبي الحسن الأشعري، وكان من أصحاب الشبلي، توفي سنة ٣٥٣ هـ. ينظر في ترجمته: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ١٧٨. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٠٨/١٦. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٢٤/٣.

(٥٧) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ١٧٨. وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٢٤/٣.

(٥٨) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر،١٢٨-١٣٦.

(٥٩) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٦٠/١٣. والأنساب، السمعاني، ص٢٦٦. ووفيات الأعيان، ابن خلكان، ٢٨٤/٣. وخطط المقريزي، ١٩٣/٤.

(٦٠) ينظر: العبر، الذهبي، ٢٠٢/٢. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٨٧/١١. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٥٩/٣.

(٦١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٣٥٥/٣.

(٦٢) ينظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص١٤٧.

(٦٣) اختلفت المصادر في اسمه (حريز) بالحاء والراء المهملتين ثم الياء المثناة بعدها زاي معجمة كما ورد في: الصفدي، الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ١٣٧/٥. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٠٨/٨. وقيل: (جرير) بالجيم المعجمة والراء المهملة والياء المثناة بعدها راء مهملة كما ورد في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، ١٤٣/٢. وقيل: (جريز) بالجيم المعجمة ثم الراء المهملة ثم الياء المثناة بعدها زاي معجمة كما ورد في: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١٧٠/٥.

(٦٤) قال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله- :((وأما جده الأعلى فهو (مكي) الملقب (زين الدين) فإن عامة من ترجم لابن القيم رحمه الله تعالى لم يذكره في سياق نسبه، وإنما تحصل لي من ترجمة أخيه عبد الرحمن في كتاب (الدرر الكامنة) لابن حجر. ينظر: ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده، بكر أبو زيد،ص ١٨. والدرر الكامنة، ابن حجر، ١١٤/٣. ويعد كتاب الشيخ بكر أبو زيد (ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده) من أجمع وأنفع ما كُتب حول ابن القَيِّم وآثاره العلمية، مع قيام المؤلف بالردّ على كثير من الشبه والافتراءات التي أثارها بعض الحاقدين على الإمام ابن القَيِّم رحمه الله تعالى.

(٦٥) ينظر في ترجمة الإمام ابن قيم الجوزية إلى كتب تلاميذه: المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي، ص٢٦٩. العبر في خبر من غبر، الذهبي، ١٥٥/٤. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٢٣٥/١٤. وذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١٧٠/٥. وينظر في ترجمته أيضا : الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٣٧/٥. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٤٩/١٠. وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ٦٢/١. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٠٨/٨، والبدر الطالع، الشوكاني، ١٤٣/٢. والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، القِنَّوجي، ص٤٠٩. وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي، ١٥٨/٢.

(٦٦) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢ . وبغية الوعاة، السيوطي، ٦٢/١.

(٦٧) ذكر الصفدي جل العلماء الذين أخذ عنهم شيخه ابن قيم الجوزية، مع ذكر العلوم والكتب التي قرأها عليهم. ينظر: الوافي بالوفيات، ١٩٥/٢.

(٦٨) وفي هذا دلالة على تمكن ابن القيم من طلب العلم ونبوغه منذ صغره، وضبطه.

(٦٩) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، ٥٣٨/٣.

(٧٠) ينظر: معجم الشيوخ الكبير، الذهبي، ٦٠/١. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٤١٨/١٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٧٦٤/٧.

(٧١) ينظر: معجم الشيوخ، الذهبي، ٣٢٤/٢. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٨/٨.

(٧٢) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ١٩٥/٢. والدرر الكامنة، ابن حجر، ١٣٧/٥. والبدر الطالع، الشوكاني، ١٤٣/٢.

(٧٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، ٨٧/٤.

(٧٤) ينظر: معجم الشيوخ، الذهبي، ٣٢٣/١. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١٢٦/١٧. والدرر الكامنة، ابن حجر، ٤٢/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ١٣٦/٨.

(٧٥) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية، الحراني، ثم الدمشقي، تقي الدين، أبو العباس، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام. كان ذكيًّا كثير المحفوظ، فصار إمامًا في التفسير، عارفًا بالحديث ورجاله، عالمًا بالفقه، عالمًا في الأصول والفروع والنحو واللغة، والعلوم النقلية والعقلية، حافظًا للحديث مميزا بين صحيحه وسقيمه، اشتهر بالعبادة والزهد والورع والإيثار والتواضع والكرم، وانتصر للسنة وقمع البدع والأهواء وأثنى عليه الموافق والمخالف، وكان من بحور العلم، وسارت بتصانيفه الركبان، ونفع الله بها من أتى بعده. امتحن وأوذي وسجن سبب الصدع بالحق، والرد على المخالفين لمنهج السلف بأسلوب علمي قائم على الأدلة. وتوفي محبوسًا بقلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ) – رحمه الله رحمة واسعة– وقد اجتمع في جنازته خلق لا يحصيهم إلا الله تعالى. ينظر: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عبد الهادي الحنبلي، ص٣. والبداية والنهاية، ابن كثير، ١٣٥/١٤. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١١/٧. والأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، البزار ٦/١. والدرر الكامنة، ابن حجر، ١٦٨/١. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٢٧١/٩.

(٧٦) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٢٤٦/١٤.

(٧٧) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ٤٤٨/٢. والدرر الكامنة، ابن حجر، ٢١/٤.

(٧٨) ينظر: البدر الطالع، الشوكاني، ١٤٥/٢.

(٧٩) مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية العلم والإرادة، ص٣٩٥.

(٨٠) مدارج السالكين، ٣٦١/٣.

(٨١) ينظر: العبر، الذهبي، ١٣٦/٤. والوافي بالوفيات، الصفدي، ١١٣/٢. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٢٢١/١٤. وذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١١٥/٥. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٢٤٥/٨. و والتاج المكلل، القنوجي، ٤٠٢/١.

(٨٢) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ١١٤/٢. والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ١٨٢/١٠. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٦١/١. والتاج المكلل، القنوجي، ٤٠٣/١.

(٨٣) ينظر: العبر، الذهبي، ١٦٤/٤. والبداية والنهاية، ابن كثير، ٢١٥/١٤. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٣٠٨/٨.

(٨٤) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٢٧٠/١٤. والدرر الكامنة، ابن حجر، ٧١/٣. وشذرات الذهب، البن العماد، ٣٠٨/٨.

(٨٥) ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ٣٣٢/٨.

(٨٦) ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، ٤٤٥/١. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٦٧/١.

(٨٧) ينظر: الدرر الكامنة، ابن حجر، ١٠٨/٣. وشذرات الذهب، ابن العماد، ٥٧٨/٨. والبدر الطالع، الشوكاني، ٣٢٨/١.

(٨٨) ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد، ١٨٦/٩. وبغية الوعاة، السيوطي، ٢٧٣/١. والبدر الطالع، الشوكاني، ٢٨٠/٢.
(٨٩) ينظر: ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده، بكر أبو زيد، ص٦٠.
(٩٠) البدر الطالع، الشوكاني، ١٤٣/٢.
(٩١) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ١٧٤/٥.
(٩٢) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ٢٧٠/١٤.
(٩٣) شفاء العليل، ١١٥/٢.
(٩٤) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٦/٨.
(٩٥) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٩٦٥/٢.
(٩٦) نهاية الإقدام، ص٢٢٢. وينظر: الإرشاد، الجويني، ص٢٦٨. ومحصل أفكار المتقدمين، الرازي، ص٢٠٥. والفصل، ابن حزم، ١٧٤/٣.
(٩٧) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٩٢/١١.
(٩٨) تبصرة الأدلة، ٣٨٥/١.
(٩٩) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٩/٨.
(١٠٠) ينظر: طريق الهجرتين، ابن القيم، ٩٠٢/٢.
(١٠١) سورة النساء، الآية: ٩٢.
(١٠٢) سورة النمل، الآية: ٩.
(١٠٣) رسالة إلى أهل الثغر، ت: الجنيدي، ص٢١٠.
(١٠٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٥٢/٢.
(١٠٥) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٩٦٥/٢.
(١٠٦) شفاء العليل، ٣٣٧/٢.
(١٠٧) مجموع الفتاوى، ٣٧٧/٨.
(١٠٨) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٩٦٥/٢.
(١٠٩) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ١٥٧/٢.
(١١٠) منهاج السنة النبوية، ٣٩/٣.
(١١١) مجموع الفتاوى، ٨١/٨.
(١١٢) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١١٥/٢ وما بعدها.
(١١٣) رسالة إلى أهل الثغر، ت: الجنيدي، ص٢١٠.
(١١٤) مقالات أبي الحسن الأشعري، ص ١٣٠.
(١١٥) مقالات أبي الحسن الأشعري، ص ١٣٢.
(١١٦) نهاية الإقدام، ص٢٢٢.
(١١٧) الأربعين في أصول الدين، ٣٥٠/١.
(١١٨) غاية المرام، ص١٩٦.
(١١٩) شفاء العليل، ١٥٩/٢.
(١٢٠) وينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٣٥٧/١٦.
(١٢١) جمع الباقلاني حجج القوم في هذا الباب في كتابه (تمهيد الأوائل)، ص٥٠. وكذلك الرازي أوصلها إلى خمس حجج في كتابه (الأربعين في أصول الدين)، ٣٥٠/١ وما بعدها.
(١٢٢) رسالة إلى أهل الثغر، ت: الجنيدي، ص٢١٠.

(١٢٣) نهاية الإقدام، ص٢٢٣.
(١٢٤) محصل الأفكار، ص٢٠٥.
(١٢٥) مجموع الفتاوى، ٣٧/٨.
(١٢٦) مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨.
(١٢٧) وأجاب عنها شيخ الإسلام ابن تيمية، ينظر: شرح الأصبهانية، ابن تيمية، ص٤١٠ -٤٣٢.
(١٢٨) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١٦٤/٢ وما بعدها.
(١٢٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٥٢/٢.
(١٣٠) شفاء العليل، ١٣٤/٢.
(١٣١) طريق الهجرتين، ٢٤٨/١.
(١٣٢) شفاء العليل، ٢٧٩/٢.
(١٣٣) رسالة إلى أهل الثغر، ص٢٣٨.
(١٣٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٥٤/٢.
(١٣٥) شفاء العليل، ١٤٤/٢.
(١٣٦) شفاء العليل، ١٥٩/٢.
(١٣٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٥٤/٢.
(١٣٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص١٥٢.
(١٣٩) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص٧٤-٧٥.
(١٤٠) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١٥٢/٢.
(١٤١) منهاج السنة النبوية، ٤٦٤/١.
(١٤٢) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن المرتضى المعروف بابن الوزير، ذكر الشوكاني عنه: أنه انشغل بالتصنيف والتدريس والذب عن السنة والرد على أهل البدع، من مصنفاته: (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان)، و(العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم)، و(إيثار الحق على الخلق)، توفي سنة ٨٤٠هـ. ينظر في ترجمته: البدر الطالع، الشوكاني، ٨١/٢. والأعلام، الزركلي، ٣٠٠/٥.
(١٤٣) العواصم والقواصم، ٣١٥/٧.
(١٤٤) رسالة إلى أهل الثغر، ت: الجنيدي، ص٢١٠.
(١٤٥) شفاء العليل، ١٥٧/٢.
(١٤٦) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٩٢/١١.
(١٤٧) منهاج السنة النبوية، ١٤١/١.
(١٤٨) مقالات الإسلاميين، ٣١٨/١.
(١٤٩) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.
(١٥٠) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.
(١٥١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٩.
(١٥٢) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.
(١٥٣) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص١١٣.
(١٥٤) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.
(١٥٥) الإبانة، ت: العصيمي، ص٥١٨.
(١٥٦) سورة الجاثية، الآية: ٢٢.

(١٥٧) سورة القصص، الآية: ٨.
(١٥٨) نهاية الإقدام، ص٢٢٥.
(١٥٩) سورة القصص، الآية: ٨.
(١٦٠) ينظر: شفاء العليل، ابن القيم، ١١٨/٢. وبيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ٥٤/٣.
(١٦١) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.
(١٦٢) شفاء العليل، ٤٦٥/٢.
(١٦٣) ينظر: شفاء العليل، ١٩٠/٢. وطريق الهجرتين، ٣١٩/١. ومفتاح دار السعادة، ٩٩٣/٢.
(١٦٤) ينظر: طريق الهجرتين، ابن القيم، ٣١٩/١. وذكرها ابن خلكان في وفيات الأعيان، ٢٦٧/٤.
(١٦٥) شفاء العليل، ٣٣٧/٢.
(١٦٦) سورة النساء، الآية: ١١٣.
(١٦٧) شفاء العليل، ١١٥/٢.
(١٦٨) سورة المائدة، الآية: ٩٧.
(١٦٩) شفاء العليل، ١١٦/٢.
(١٧٠) سورة البقرة، الآية: ٢١.
(١٧١) شفاء العليل، ١٣٢/٢.
(١٧٢) مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ٩٦٥/٢.
(١٧٣) شفاء العليل، ٢٧٩/٢.
(١٧٤) طريق الهجرتين، ٢٤٨/١.
(١٧٥) شفاء العليل، ٣٣٧/٢.

المصادر والمراجع:

- الإبانة عن أصول الديانة للإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق: صالح بن مقبل بن عبد الله العصيمي، الرياض: مدار المسلم للنشر، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، (القاهرة: دار الأنصار، ١٣٩٧هـ).
- ابن قيم الجوزية حياته آثاره موارده بكر بن عبد الله أبو زيد، ط٢، (الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٣هـ).
- آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، هدى الشلاحي، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ).
- الأربعين في أصول الدين، أبو حامد محمد الغزالي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م).

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م).
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي، (دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م).
- الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م).
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ه).
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: علي شيري، (دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، (بيروت: دار المعرفة).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (لبنان/صيدا: المكتبة العصرية).
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من المحققين، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَوجي، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقق: بشار عوّاد معروف، (دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م).
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ط٣، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ).
- تذكرة الحفاظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م).
- تعقبات الإمام ابن كثير على من سبقه من المفسرين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم جمعًا ودراسة، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، إعداد: أحمد بن عمر بن أحمد السيد، إشراف: أمين محمد عطية باشا، ١٤٣١هـ.
- تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر العزري، إشراف د.سلطان العكايلة، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، (دار طيبة للنشر، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مراقبة محمد عبد المعيد خان، (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقق: محمد أجمل الأصلحي، ومحمد عزير شمس، ونبيل نصار السندي، وعلي محمد العمران، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٩هـ -٢٠١٨م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (بيروت – دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مصطفى الشلبي، جدة: مكتبة السوادي، ١٤١٥هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، (دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ)
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الأصلحي، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٩هـ.
- العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، ابن الوزير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت:مؤسسة الرسالة،ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤ م).
- غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٧١م).
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد، المعروف بالقاضي عبد الجبار، تحقيق: فؤاد سيد، (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤).
- الفهرست، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط٢، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
- كتاب العين، الخليل بن أحمد بن الفراهيدي البصري، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور، ط٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تصحيح وتعليق: حموده غرابه، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبويَّة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٣هـ - ١٩٩٥م.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية).
- مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط٥، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- معجم الشيوخ الكبير، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، (الطائف: مكتبة الصديق، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م).
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، القاهرة: دار الدعوة.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، المعروف بابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م).
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبي الحسن عبد الجبار، تحقيق: محمد مصطفى حلمي وأبو الوفا الغنيمي، القاهرة.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٣٢هـ.
- مقالات أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ - ١٩٦٨م).
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، (مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دار الكتب).
- نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م -١٩٩٤م).